تطور الفكر السياسي الشيعي في العراق
(١٩٠٥-١٩٢٠)

المدرس المساعد
مصطفى عبدالواحد امين

المدرس المساعد
سعـــد عبـاس جوده

المدرس المساعد
عباس فاضل امين البعاج
وزارة التربية - مديرية تربية النجف

تطور الفكر السياسي الشيعي في العراق
(١٩٠٥-١٩٢٠)

The development of Shiite political thought in Iraq (1905–1920)

المدرس المساعد
مصطفى عبدالواحد امين
Mustafa abdul Al-Wahid Amin
mustafaabdalwahidamen@gmail.com

المدرس المساعد
سعد عباس جوده
Saad Abbas Joudah
playsaad.usa999@gmail.com

المدرس المساعد
عباس فاضل امين البعاج
وزارة التربية - مديرية تربية النجف
Abbas Fadil Amin Al-Baaj
Albaajabbas582@gmail.com
Ministry of Education / Najaf Education Directorate

الملخص :-

شكل الفكر السياسي الشيعي مسألة مهمة وجوهرية في معرفة تطور هذا الفكر، وفهم بنيته لضمان رؤية واقعية تاريخية بواسطة استقراء علاقة الفكر بالسلطة، ومعرفة المؤثرات التي تحدد مكان السلطة في الفكر، مع الأخذ بالاعتبار المتغيرات السياسية والتاريخية التي تعرضت لها حركة التشيع وتأثيراتها التي حددت مكانة السلطة في الفكر السياسي الشيعي في سياق تطوري بدأ من العزلة والخصام وانتهى بالاشتراك والوئام في مرحلة نضج فيها الفكر مع نظرية ولاية الفقيه.لقد طرح الفكر السياسي الشيعي نظريات للسلطة والحكم والدولة، إذ بدأت ملامح المساهمات السياسية للمرجعية الدينية منذ أواخر القرن التاسع عشر في حادثة التبغ والتنباك في إيران ، ثم تطور التكوين السياسي للفكر السياسي الشيعي وخصوصا في العراق على أثر الثورتين الدستوريتين الإيرانية عام ١٩٠٥ ، والعثمانية عام ١٩٠٨ ، إذ ساهمت هاتان الثورتان في مطلع القرن ال العشرين بترك أثر اجتماعي وفكري بالغ الأهمية ساعد في تنشيط الوعي الفكري السياسي للمجتمع العراقي ، وتطوير الوعي السياسي في الحوزة العلمية في النجف الأشرف ، فقد أدت هذه التجربة إلى

انفتاح فقهاء الشيعة على الجدل السياسي والفكري في قضايا الحرية والاستبداد والدستور والبرلمان، وتداول السلطة، وحدود تدخل الفقيه في الدولة.

الكلمات المفتاحية : (الفكر السياسي الشيعي ، ولاية الفقيه، الانشطة ، الدور ، الاثر)

Summary:-
Shiite political thought was an important and fundamental issue in knowing the development of this thought, understanding its structure to ensure a realistic historical vision by extrapolating the relationship of thought to power, and knowing the influences that determine the place of power in thought, taking into account the political and historical variables to which the Shiite movement was exposed and its effects that determined the position of power in Shiite political thought in an evolutionary context that began from isolation and strife and ended with participation and harmony in a stage in which thought matured with the theory of velayat-e faqih.
Shiite political thought has put forward theories of power, governance and the state, as the features of the political contributions of the religious reference began since the late nineteenth century in the incident of tobacco and tobacco in Iran, then the development of the political composition of Shiite political thought, especially in Iraq following the Iranian constitutional revolutions in 1905, and the Ottoman revolutions in 1908, as these two revolutions contributed at the beginning of the twentieth century to leave a very important social and intellectual impact that helped activate the political intellectual awareness of Iraqi society, and the development of Political awareness in the seminary in Najaf, this experience has led to the openness of Shiite jurists to political and intellectual debate on issues of freedom, tyranny, the constitution and parliament, the rotation of power, and the limits of the jurist's intervention in the state.
Keywords: Shiite political thought, the guardianship of the jurist, activities, role, impact

المقدمة :-

ان دراسة الفكر السياسي الشيعي مسألة مهمة وجوهرية في معرفة تطور هذا الفكر لأن السلطة كظاهرة اجتماعية هي قطب الحراك الاجتماعي والسياسي في جميع أشكاله ، ولفهم بنية الفكر السياسي الشيعي ضمن رؤية واقعية تاريخية لابد من استقراء علاقة الفكر بالسلطة ومعرفة المؤثرات التي تحدد مكان السلطة في الفكر ،

وإذا ما استقرئنا التاريخ منذ عصر الغيبة نجد الفوارق الكبيرة في تحديد هذه المكانة ، فعلى الرغم من ان الفكر السياسي الشيعي يستند إلى مصادر ونصوص ثابتة وموحدة لا تقبل الآراء الشخصية والأفكار الوضعية كموجه فلسفي أو سياسي في سياق تطوره ، إلا أن عملية الاجتهاد هي الحد الفاصل في نشوء هذه الفوارق فهي التي تسمح بهذا الاختلاف الفكري في فهم النص مع الأخذ بالاعتبار المتغيرات السياسية والتاريخية التي تتعرض لها حركة التشيع وتأثيرها على واقع الاجتهاد الفقهي المتمظهر بعد ذلك في النصوص الفقهية – السياسية التي حددت مكانة السلطة في الفكر السياسي الشيعي في سياق تطوري بدأ من العزلة والخصام حسب نظرية الحسبة وانتهى بالاشتراك والوئام في مرحلة نضج فيها الفكر مع نظرية ولاية الفقيه .

اقتضت طبيعة هذا البحث تقسيمه إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، تناول المبحث الاول التأصيل الفقهي للفكر الشيعي وجذوره التأريخية ، ثم اعقبه بوادر التكوين السياسي للفكر الشيعي وصولا الى تبلور الفكر السياسي الشيعي في العراق.اما المبحث الثاني فقد سلط الضوء على اثر الثورتين الدستوريتين (الايرانية ١٩٠٥-العثمانية ١٩٠٨)، فضلاً عن قراءة نماذج من طروحات الشيخ النائيني في كتابه (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) ، وكذلك بحث الانشطة السياسية للفكر الشيعي في محيطه العربي والاقليمي .

كما خصص المبحث الثالث للتعرف على الدور السياسي للفكر الشيعي في العراق ١٩١٤-١٩٢٠، وخصوصا حركة الجهاد ضد البريطانيين في منطقة وسط وجنوب العراق، واثر الفكر السياسي الشيعي في احداث النجف وثورة العشرين .اما خاتمة هذا البحث فتضمن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث في سبيل الابانة والاستدلال .اعتمد البحث على العديد من المصادر من الكتب العربية والمترجمة لاسيما الكتب الباحثة في دراسة هذه المدة منها كتاب فؤاد ابراهيم، الفقيه والدولة الفكر السياسي الشيعي، وكذلك كتاب سلمان نزاك ، النجف الاشرف في النصف الاول من القرن العشرين ، كما امدت الكتب والمؤلفات الاكاديمية البحث بالعديد من المعلومات المهمة والقيمة .كذلك اعتمد البحث على بعض المقالات والبحوث المنشورة في المجلات وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، وايضا رفد البحث بعدد من الرسائل والاطاريح الجامعية منها رسالة احمد عبد الهادي السعدون، المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق ، واطروحة اركان مهدي عبد الله السعيدي ، الفكر السياسي الشيعي في العراق (١٩١٧-١٩٧٠)، اضافة الى مجموعة اخرى من المصادر يمكن الاطلاع عليها من قائمة المصادر .

المبحث الاول

الفكر السياسي الشيعي من التأصيل الى التبلور في العراق .

اولاً : التأصيل الفقهي للفكر السياسي الشيعي .

كانت مدرسة النجف وما زالت اهم حاضنة للاهوت والفقه الشيعي، وعادة ما كان الشيعة خارج مؤسسة السلطة في دولة الخلافة الاموية والعباسية والسلطنة العثمانية، وطالما تعرض فقهاؤها للمراقبة والاضطهاد والقمع خشية ثورتهم ومعارضتهم للخلفاء والسلاطين فاضطروا للابتعاد عن التفكير الفقهي بالدولة ونظمها، وانتظم الفقه في الحوزات العلمية في المجال الفردي الشخصي ولم يتجاوز الى مجال الحكومة والسلطة وتنظيمات الدولة، وبموازاة ذلك تبلور موقف لاهوتي فقهي يسلب المشروعية عن اي دولة في عصر غيبة الامام المهدي وهو الامام الثاني عشر، ويصفها بدول الضلال[١] ، وكان لوجود علاقة وثيقة بين موضوع الإيمان بوجود الإمام المهدي وبين نظرية (الانتظار) التي كانت تهيمن على الفكر السياسي الشيعي طوال ألف عام، والتي كانت تحرم أي نشاط سياسي في عصر (الغيبة)[٢]، تلك النظرية المسئولة عن انهيار الشيعة وانعزالهم عبر التاريخ وخروجهم من مسيرة الحياة. وكذلك بين نظرية (المرجعية الدينية) و(ولاية الفقيه)[٣] التي تعطي للمرجع الديني أو الحاكم صلاحيات مطلقة تشابه صلاحيات الإمام المعصوم أو الرسول الأعظم (ص)، وتقضي على إمكانيات مشاركة الأمة في السلطة وإقامة نظام سياسي معتدل[٤] .

تكونت أول إشكالية مقلقة واجهت الشيعة ، والتي أدت إلى التعطيل السياسي للفكر الشيعي، هي إشكالية السلطة التي برزت بعد انتهاء عصر الغيبة الصغرى وحلول الغيبة الكبرى، فالإمامة في تكوينها وشروطها ووظائفها كانت تمثل مشروع الدولة الدينية، إلا أن غياب الإمام أزال إمكانية قيام هذه الدولة، لان الإمامة في الفكر الشيعي هي رئاسة وسلطة إلهية موقوفة بأشخاص معينين خلاف ما هو معروف في الفكر السني من أنها مطلقة وليست امتيازاً خاصاً بل يمكن أن تتمثل في أي شخص، ومنذ البداية أسست المدونات الشيعية الأولى في إحدى مهماتها وتجلياتها وعياً انتظارياً يقضي إلى تعليق قيام الدولة، وظهر ذلك واضحاً في تعطيل الوظائف الرئيسة للدولة وهي جباية الضرائب وإمضاء الحدود والقضاء والعقوبات والجهاد وإقامة صلاة الجمعة فإن كل هذه الوظائف منوطة بوجود الإمام [٥] .

ان عدم فصل بعض فقهاء المذهب الامامي بين مفهوم الدولة بمعناه السياسي بوصفه تنظيماً بشريا ومفهوم الكلام العقائدي باعتباره نظام خلافة دفعهم نحو سلب الشرعية عن كل اشكال الدولة، ووصف اغلب الحكام بكونهم أئمة جور وهو ما صرف جهودهم للتفكير بالدولة كتنظيم للجماعة المؤمنة وليس كنظام يسوس الاتباع ،

وهكذا تراجع التفكير بالدولة وحسمت اشكالياتها لانتفاء الحاجة اليها ولم تتقلص المسافة بين بعض الفقهاء والسلطان الا في العصر الصفوي (١٥٠١-١٧٣٦)، حينما احتاج السلطان الى الفقيه ليضفي المشروعية على دولته، لكن مدرسة النجف مكثت بمنأى عن ذلك ، وفي العصور التالية ابتعد (نادر شاه)[٦] عن الفقهاء لكن مع السلطنة القاجارية حرص بعض ملوكهم على تجسير العلاقة مع المرجعية الدينية والحصول على دعمها خاصة في صراعهم المستمر مع الروس وحاجتهم الماسة الى تعبئة المجتمع وحثه على القتال، وفي منتصف القرن التاسع عشر ظهرت الدعوة الى الدستور للمرة الاولى في الدولة العثمانية وبعد صدوره عام (١٨٧٦) تسرب الوعي الدستوري الى بعض النخب في ولايات الدولة العثمانية وكانت الحوزة العلمية في النجف تتجاوب مع المنعطفات السياسية الكبرى ويتفاعل بعض تلامذتها وفقهائها مع الاصوات المنادية بالاصلاح خاصة بعد وفاة الميرزا محمد حسن الشيرازي[٧] في سامراء عام (١٨٩٥) عندما عاد طلابه الى النجف ثانية، ذلك ان الحوزة العلمية فيها لم تفقد مركزيتها بهجرة الميرزا الشيرازي الى سامراء وتصدى للمرجعية اثنان من تلامذته هما : (الملا محمد كاظم المعروف بالآخوند الخراساني)[٨]، و(محمد كاظم اليزدي[٩])[١٠].

ثانياً : التكوين السياسي للفكر الشيعي .

يعرف الفكر السياسي بأنه: التصور العقلي للظاهرة السياسية وانه مجموعة من المعتقدات والتصورات لامة او حزب او شخص ، كذلك تطلق احياناً تسمية الفكر السياسي على بعض الابحاث والدراسات التي تتناول الاحداث والظواهر السياسية [١١].

اقترن الفكر السياسي الشيعي منذ قرون طويلة بنظرية (الإمامة) التي تحصر الحق بالخلافة وقيادة المسلمين في أهل البيت، وترفض الشورى طريقاً لانتخاب الإمام، بسبب اشتراط العصمة والنص والتعيين له من قبل الله تعالى ، لذلك اتسم معظم الفكر الإثنا عشري بالانعزال السياسي ، حتى ولادة نظرية (النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي) وتطورها إلى(ولاية الفقيه) لاحقاً [١٢].

امتلكت المرجعية الدينية في النجف الأشرف ولا تزال تمتلك من مقومات القوة والنفوذ ما لم تمتلكه أي جهة أخرى في العراق، وهي تمتلك الكثير من التفرد والتميز سواء في مواقفها أو تركيبتها وبناءها[١٣]، على الرغم من أن المرجعية الدينية في الاعم الأغلب لا تؤمن بإقامة الدولة الدينية أو التصدي للعمل السياسي في زمن الغيبة مع بعض الاستثناءات لكنها لم تكن بمعزل عن المخاضات التي مرت بها الأمة والمنعطفات الحرجة التي واجهتها، بل انها استثمرت في بعض الأحيان فسحة الحرية التي تهيئة امامها للتواصل بشكل اوسع واكبر مع الوسط الشعبي،

على الرغم من أن هذا التواصل لم يكن غائباً في أي مرحلة من المراحل و أن أنكمش بفعل الضغوطات في مراحل معينة، والتواصل مع قواعدها الشعبية في مناطق لم يكن الوصول إليها سهلا او ممكناً في أوقات سابقة، بل في اوقات سابقة تمكنت في بعض المراحل من قلب معادلات الصراع وتغيير اتجاهات الأحداث وربما تغيير الانظمة الحاكمة وذلك بتوجيهها للرأي العام الذي يضغط بدوره على صناع القرار السياسي، والسلاح الذي استخدمته النجف كمرجعية في بداية تحركها السياسي كان سلاح الفتوى [١٤] .

ثالثاً : تبلور الفكر السياسي الشيعي في العراق .

شكل المسلمون الشيعة تاريخهم وتكوينهم الثقافي السياسي المتمايز على أساس المبادئ الإسلامية الأصيلة التي تستمد شرعيتها من تراث أئمة أهل البيت(عليهم السلام) ، وقد حمل هذا التراث شيعة العراق الذين امتازوا عن غيرهم من الشيعة بعدة خصائص لعل من أبرزها وجود العتبات المقدسة (النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء) كحواضر علمية ضمت عدة مرجعيات دينية مثلت المسلمين الشيعة في العالم فأصبح لها حضور معنوي وعلمي في الضمير الشيعي .

لم تكن الحوزات العلمية في النجف الاشرف والعراق والمنطقة مهتمة اهتماما ملحوظا بالتدخل والتأثير في الوضع السياسي حتى القرن التاسع عشر، غير ان الوضع تغير تماما منذ الفتوى التي انتجت ما عرف (بثورة التنباك)[١٥]، حيث نشطت الحوزات العلمية نشاطا مؤثرا في الشأن العام ومغيرا الوضع السياسي في بلدانها، بل وفي البلدان الاسلامية عامة لذلك يحسن ان نتحدث بإيجاز عن تداعيات تلك المرحلة على الحوزة العلمية في العراق والمنطقة من حيثية تدخلها في الوضع السياسي العام[١٦] .

بدأت ملامح المساهمات السياسية للمرجعية الدينية منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما وقف الميرزا محمد حسن الشيرازي، بإزاء قضية التنباك في إيران حين منح شاه إيران (ناصر الدين)[١٧] القاجاري امتياز احتكار تجارة التنباك وبيعه في كافة أنحاء إيران لشركة بريطانية فأصدر المرجع الشيرازي فتواه الشهيرة سنة (١٨٩١م) ونصها: (بسم الله الرحمن الرحيم استعمال التنباك والتتن حرام باي نحو كان ومن استعمله كمن حارب الأمام)[١٨] ، استجاب الشعب لهذه الفتوى وامتنع عن التدخين وقيل ان الالتزام بالفتوى سرى مفعوله إلى داخل قصر الشاه نفسه مما أثار دهشة الشاه نفسه وأدرك أنه لا يمكن الصمود أمام قرار المرجعية فاضطر إلى التراجع عن موقفه وإلغاء الاتفاقية [١٩] .

المبحث الثاني

التكوين السياسي للفكر الشيعي في العراق ١٩٠٥-١٩١٤.

اولاً : اثر الثورتين الدستوريتين (الايرانية ١٩٠٥- العثمانية ١٩٠٨) .

١- الثورة الدستورية في ايران ١٩٠٥ :

ساهمت مطلع القرن العشرين أحداث حركة المشروطة في إيران خلال مدة (١٩٠٥ ١٩١١) بترك أثر اجتماعي وفكري بالغ الأهمية ساعد في تنشيط الوعي الفكر السياسي للمجتمع العراقي[٢٠] ، وتطوير الوعي السياسي في الحوزة العلمية في النجف، اذ أدت التجربة الجديدة في الصراع السياسي للمؤسسة الدينية مع السلطة إلقاجارية إلى انفتاح فقهاء الشيعة على الجدل السياسي والفكري في قضايا الحرية، والاستبداد، والدستور، والبرلمان، وتداول السلطة، وحدود تدخل الفقيه في الدولة، ونمط الدولة في عصر الغيبة، وهل الدولة مقولة وضعية أم دينية؟ وغيرها من الاستفهامات والأسئلة التي فرضت نفسها بقوة على تفكيرهم السياسي والفقهي[٢١] .

شكل قيام الثورة الدستورية الاولى في ايران (١٩٠٥-١٩٠٦) المظهر السياسي الاول لنشوء الفكر السياسي الشيعي، ولايعود السبب في ذلك الى انعكاس احداثها وتأثيرها بشكل واسع على الرأي العام في معظم مناطق العراق، ولاسيما المدن والمناطق الشيعية فحسب، بل بسبب دور علماء النجف في الاعداد لهذه الثورة وقيادتها[٢٢]، فقد كشفت قصة المشروطة عن التأهيل السياسي الممتاز والاداء الفعال للفقيه (المرجع)، كما كشفت في الوقت نفسه عن موقع النجف كمركز قيادة للنشاطات السياسية الاحتجاجية في ايران فبعد نجاح النجف في قضية التنباك ترسخت مذاك تلك المركزية في الاوساط الشيعية وتمظهرها المميز على المسرح السياسي الايراني فقد صار ضروريا توسل رجال المشروطة بكبار المجتهدين لكسب الغطاء الشرعي والاصطفاف الشعبي المشدود بعرى المرجعية فكانت الطريقة التقليدية المتبعة في اكتساب الشرعية تملي استفتاء المجتهدين الكبار حول تطابق الحركة الدستورية مع مقاصد الشريعة الاسلامية كتدبير ضروري قبالة الاشكاليات الشرعية [٢٣] .

كان نجاح الثورة الدستورية على أثر هذه الأفكار والمفاهيم وتأسيس البرلمان وبلورة الايديولوجيات الحديثة التي أثمرت أحزابا وتنظيمات طرحت أفكارها سواء الليبرالية أو اليسارية أو حتى القومية، وأدى كل هذا إلى تطور الفقه السياسي الشيعي بشقيه الإخباري[٢٤] (النقلي التقليدي) والأصولي[٢٥] (التجديدي ألعقلاني)، بحيث سعى هذان الخطان إلى قولبت تلك المفاهيم بما يتماشى وميول كلا الخطين اللذين عرفا فيما بعد بالمستبدة المشروعة والمشروطة وهم المؤيدون للحياة الدستورية [٢٦] .

لم تقتصر المشروطة على التحولات الفقهية والفكرية العميقة في الحوزة النجفية، بل امتدت إلى الوعي الشيعي العام حتى عدت أحداثها بداية الوعي الإسلامي السياسي الشيعي المعاصر، لأنها طرحت مفاهيم استفزت الاذهان وأثاره الجدل. فالرسائل التي انهالت من إيران إلى فقهاء النجف حول مشروعية العمل بالمشروطة، وما صاحبه ذلك من جدل امتد من النجف إلى كربلاء والكاظمية وبعض المدن الشيعية الأخرى مما ادى إلى انقسام شيعي شيعي داخل اروقة الحوزة العلمية في النجف[٢٧] ، اذ انقسم اهل النجف الى فريقين متعاديين : احدهما بزعامة الملا كاظم الخراساني الذين كانوا يدعون الى المشروطة، تحدوا بهم دوافع نبيله، كقطع دابر الفساد، ورفع الظلم عن الرعية، وتحقيق العدالة والحرية، اذ لا تتعارض هذه الدوافع مع الدين الاسلامي بل هي منسجمة معه مؤكدين اتباع هذا الفريق في ان الحرية والعدالة لا تتحقق الا بحياة دستورية سليمة تؤدي في نهاية المطاف الى بناء مجتمع اسلامي يستطيع الوقوف بوجه الشر الاستعماري الذي يحاول تقطيع اوصال الامة الاسلامية[٢٨] ، بينما الفريق الاخر كان بزعامة السيد كاظم اليزدي، فكان يعمل بالضد من الدستور اذ وجد له اتباع ومؤيدين في العراق وفي داخل ايران، وسمي المنحازين اليه بأصحاب المستبدة[٢٩] ، اذ كانت لهم مجموعة من الدوافع التي تناغمت منطلقاتها ورؤى الرفض للدستور في كونه صنيعة غربية تهدف الى اختراق اسس الشرع القويم، وخرق احكامه وتعطيل العمل بها في المجتمع الاسلامي، لذا تحتم رفضه ووجبت مقاومته[٣٠] .

برز فريق ثالث الى جانب هذين الفريقين اتسم بالحيادية والابتعاد عن الانغماس في الاحداث السياسية، رغبةً منه في اجتناب مكاره ونوائب العمل السياسي، وايثار السلامة على ما يجره الخوض في ميدانها من صراعات واحتدام مواقف وصدامات دامية، حتى جاء على لسان احد قادة هذا التيار وهو الشيخ (حسن صالح مهدي كاشف الغطاء)[٣١] ما نصه: "نبحث المشروطة، وكانت فكرة مجردة، يرمون العمل بها، فلم اتقرب، حيث اني خشيت ان ينالني منها شيء، فتنحيت عن كل من مال اليها ومن حاربها"[٣٢] وسرعان ما تبلور هذا الصراع بين المجتهدين الكبيرين وانصارهما في تيارين متميزين، فشكل تيار المشروطة هيئة سميت بـ (هيئة العلماء) في اوائل عام ١٩٠٨، وضعت امامها مهمة ادارة الحركات السياسية شبه العلنية، التي اخذت تظهر في ايران والنجف حينذاك، وعملت الحركة على المطالبة بإقرار الدستور في ايران بواسطة تنظيم وارسال العرائض والنشرات والرسائل اليها، وحول طبيعة الهيئة وعملها يذكر السيد الشهرستاني وهو احد اعضائها، ان العاملين مع الملا الخراساني في تلك المدة كانوا يجتمعون في سراديب النجف

لتدبير الاعمال ورسم الخطط وكانت هذه الاجتماعات بصورة سرية خشية العوام وانصار اليزدي، وقد ضمت الهيئة ثلاثة وثلاثين عضوا يمثلون الاغلبية العظمى من كبار المجتهدين ورجال دين شباب اقل مرتبة ثم عدد قليل من السادة والوجهاء[٣٣] .

اسهم هذا الجدل الفكري والتنظير الفقهي في المجال السياسي ، في خلق مناخات مناسبة ساعدت في تبلور الفكر السياسي الشيعي في العراق[٣٤] ، نتيجة لمتابعة معظم المدن العراقية تطورات الحركة الدستورية في ايران التي ولدت وعياً عاماً في العراق بسبب المناظرات المفتوحة والمناقشات الصريحة التي كانت تقام في الجوامع والمدارس في النجف وغيرها من المدن والمناطق الشيعية في العراق، اذ شمل النقاش والجدل العلماء والادباء والطلبة ومختلف فئات الشعب، وكان النقاش الذي يدور بين المجتهدين الاعلام بشكل خاص يتسم بانه كان في غاية العمق الفلسفي والاجتماعي دون الابتعاد عن المرتكزات الاساسية في الكتاب والسنة واصول الفقه [٣٥] .

لوحظ مظهر اخر من مظاهر انعكاسات الثورة الدستورية داخل مجتمع النجف الاشرف وخارجه في المحيطين البيئي والعقائدي، جسده المثقفين والمتنورين الذين انحازوا الى جانب دعاة الدستور وحامل لواءه الملا محمد كاظم الاخوند[٣٦] .

كان للتأثيرات الخارجية المتمثلة بدعاة الاصلاح الاسلاميين والصحف العربية والاسلامية القادمة من مصر وسوريا وايران دور كبير في تطور مستوى الفكر السياسي الشيعي ، اذ شكلت وجهاً من الوجوه الاساسية التي اسهمت في اخراج العراقيين عامة والشيعة خاصة من الانطواء والانكفاء ، فبرزت الافاق العربية والعالمية بتلاوينها وحقيقة اوضاعها، مما دفع بمراجع الشيعة الى اخذ المواقف الملائمة لطبيعة الاوضاع [٣٧] .

ولابد من الاشارة الى ان من نتائج حركة المشروطة اصدار الفقيه الشيخ محمد حسين النائيني[٣٨]، كتاب (تنبيه الامة وتنزيه الملة) في نيسان (١٩٠٩) لبيان ان الدستورية فكرة لا تتعارض مع معتقدات الشيعة التقليدية، وقد منح النائيني بكتابه دعاة المشروطة المشروعية الدينية في مطالبهم وامن الغطاء الفقهي لهم وانقذهم من فتاوى الارتداد وهدر الدم والقتل، فضلا عن كونه من اهم النصوص المؤسسة للفكر السياسي الاسلامي الشيعي الحديث التي صدرت في تلك المدة، فهو النص الوحيد الذي اخترق الزمان وتحول الى نموذج ارشادي ومنبع الهام للكتابات والرؤى والآراء اللاحقة في الفقه السياسي الشيعي[٣٩] ، وتعتبر هذه المرحلة من اهم المراحل التي مرت بها المرجعية الدينية اذ شهدت خلالها تحولات كبيرة ومعقدة، ومرت بمخاضات عسيرة على الصعيدين الفقهي

والفكري، كان الهدف من هذه التحولات تحرير والارتقاء بعقلية الفقه الشيعي وتخليصه من كل القيود التي كبل بها، والانتقال به الى ميادين الاجتهاد والاستدلالات المنطقية فاصبح الفكر الشيعي اكثر حيوية، وامكنه من ذلك الاجابة عما يستجد من احداث ومواقف[٤٠] .

تجلى تطور الفكر السياسي الشيعي في العراق بمظاهر ثلاثة، وقد مثلت المؤلفات المذهب الأول منها، التي كان من أبرزها كتاب ميرزا محمد حسين النائيني (تنبيه الأمة وتنزيه الملة) ١٩٠٩، واما المظهر الثاني فتمثل بدور الصحف والمجلات التي ظهرت في النجف خلال تلك المدة وبالأخص (مجلة العلم) التي أسسها السيد هبة الدين الشهرستاني[٤١]، وتمثل المظهر الثالث بحركة الشعر السياسي التي ظهرت بدايتها الأولى في معظم المدن الرئيسية في العراق اواخر القرن التاسع عشر ثم اتسع نطاقها مع مطلع القرن العشرين فقد تبلور داخلها تيار إسلامي متميز تمثل بشكل أساسي بعدد من الشعراء الشيعة من العلماء ومن المثقفين الإسلامين كان أبرزهم عشرة شعراء نشرت بعض اشعارهم عام ١٩١٣ بمجموعة شعرية سميت (العراقيات) [٤٢].

٢- أثر الحركة الدستورية العثمانية ١٩٠٨ .

ان الوعي الجديد في العراق اخذ يتجسد عبر مواقف سياسية جريئة تتوافر على رؤية واضحة للموقف المتخذ واصبحت محاربة الاستبداد مبدأ لدى علماء النجف في تعاملهم مع القضايا المصيرية، لذلك بادروا الى التعاون مع حزب الاتحاد والترقي التركي ضد استبداد السلطان عبد الحميد[٤٣] من هذا المنطلق، استمر التعاون بينهما ثلاث سنوات، انهارت وانتهت مع بروز سياسة التتريك الطورانية التي شرع الاتحاديون بانتهاجها[٤٤] ، فقاومتها الحركة الدستورية في النجف وكانت الخطوة الاولى على هذا الصعيد اغلاق مكتب الاتحاد والترقي نهائيا في المدينة [٤٥] .

كانت الأفكار التحررية التي انبثقت من النجف تمثل حالة انتعاش للحركة الدستورية ليس في إيران فحسب بل في الدولة العثمانية أيضاً، إذ تمكنت جمعية الاتحاد والترقي من إرغام السلطان عبد الحميد الثاني، في تموز(١٩٠٨) على إصدار إعلان بإعادة العمل بالدستور العثماني المعطل منذ عام ١٨٧٧ وبعد ثلاثة أشهر من هذا الإعلان قامت جمعية الاتحاد بفتح فرع لها في النجف لتقوم بدعم أنصار المشروطة من العلماء ، ولان هذه الجمعية شهدت قبولا في النجف التي كانت تعيش نشاطا سياسيا وفكريا تمثل في تأثيرات الحركة الدستورية الايرانية[٤٦]، وبالمقابل كان الشيخ محمد كاظم الخرساني رئيس المشروطة من المؤيدين لقيام الحركة الدستورية في الدولة العثمانية ، إذ ابرق برسالة إلى السلطان عبد الحميد يحثه على الإسراع بتنفيذ الدستور وقبل

وصول الرسالة استطاع الاتحاديون خلع السلطان عبد الحميد من العرش عام ١٩٠٩ وجعلوا مكانه أخوه محمد رشاد الذي بعث بدوره برقية إلى الشيخ الخراساني يشكره فيها على موقفه[٤٧] ، وفي الوقت نفسه ارسل الشيخ الخرساني برقية عام (١٩٠٩) الى السلطان العثماني محمد رشاد اثر موجة الاشكالات التي احاطت بمشروعية الدستور وجدوائية العمل به في تنظيم شؤون الدولة فسعى الاخوند الى تبديد مثل هذه الشكوك وجاء في برقيته: (فهل يمكن قيام الاحكام الشرعية بغير المشروطة، وهل يمكن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الا بقطع عرق الاستبداد، ومتى عارض القانون الاساسي الاحكام الشرعية، وفي اي مادة عارض الصوم والصلاة والحج والزكاة، ومتى اوجب غير المشروع وبدل اصول الدين والفروع، فنامل من سلطان الاسلام_ دامت افاضاته وبركاته عدم الاصغاء لكافه هؤلاء فانهم اما اعداء واما جهلاء.. الداعي لدوام الدولة العلية علماء الفرقة الجعفرية)[٤٨] وهذا يوضح مدى قوة التيار الإصلاحي الديني النجفي في الشؤون السياسية للدولة العثمانية والإيرانية وعلى مستوى عروش سياسية حاكمة ، لا بل حتى هدد روسيا القيصرية في برقية بعثها إليهم محمد كاظم الخرساني عند احتلالهم شمال إيران وتهديدهم الإسلام في حملة صليبية جديدة اذ جاء فيها: "إن لم تنسحب جيوشكم من خراسان لاصرخن في العالم صرخة فلا ادع روسي على وجه الأرض ... الخ" [٤٩].

بعد اعلان الدستور العثماني بدأ هنالك تحول فجائي في موقف الحكومة العثمانية من المشروطية واتباعها، مما اسهم في تدعيم موقف الخرساني واعوانه ، وضعف موقف السيد كاظم اليزدي وجماعته بعد المضايقات التي كان يتعرض لها من قبل حكومة الاتحاد والترقي، ومحاولات التأثير عليه من اجل تبني الحركة الدستورية ، الا انه رفض ذلك فقد اجاب احد القادة الاتراك الذي زاره الى النجف من اجل اقناعه قائلاً : ان الشعارات التي ترفعونها هي شعارات غربية، وهؤلاء الذين ينادون بالحرية انما يريدون انهاء الاسلام في البلاد من خلال المظاهر الغربية في الحياة [٥٠] ، ونتيجة لهذه الأحداث ضد انصار تيار المستبده الذين فضلوا الانصراف للشؤون الدينية وعدم التدخل في السياسة في حين انتعشت الحركة الدستورية وانصارها في النجف الاشرف، اذ اتسع نشاطها بعد ظهورها الى العلن، واخذ تيار المشروطة يقوي من مركزه فالتفت الاغلبية العظمى من العلماء حول الملا كاظم الخراساني الذي يتزعم هذا التيار[٥١].

كان الفكر الشيعي وحسب ما يتبناه من أسس عقائدية وفقهية تجاه السلطة يكون غير مؤمن بالشرعية العثمانية كون العثمانيين على غير مذهب أهل البيت، إلا ان هذا الفكر وفي الوقت

نفسه لا يعمل على إنهاء الوجود العثماني، ولعل ذلك راجع إلى التوجه العام الذي يؤمن به الفكر من تحديد علاقة العلماء والمجتهدين بالسلطة الحاكمة وفق مسلك خاص لا يمكن وصفه بالمعارض فهو وقوف على الحد الذي يحول دون تصنيفهم كمناوئين أو يجعلهم أولياء وتابعين، وهذا المسلك ينطلق من مبدأ التقية المبني على أساس عدم وجود الإمكانية لمواجهة السلطة، ولذلك لم نشهد للفكر السياسي الشيعي في إطار ما يخص الدولة العثمانية في العراق نشاطاً سياسياً واضحاً يكون على مستوى المعارضة والمطالبة بالحقوق ورفع الظلم ، إلا أن الوضع كان خاصاً في العراق و إلا فان ما يحدث في إيران من حراك سياسي كان مختلفاً تماماً ، فإصدار الفتوى والبيانات لمجابهة سياسة الشاه الاستبدادية كانت شبه مستمرة من قبل قادة الفكر السياسي الشيعي سواء من كان منهم في إيران أو في العراق، فالحكم في إيران لم يكن أجنبياً عن الشعب كما انه يدين بالمذهب الشيعي رغم استبداد حكامه، وبالتالي فان أي معارضة من قبل علماء إيران للحكم تعد خطوة تصحيحية وليس طائفية يراد منها إزالة الحكم وتغييره على أسس مذهبية، ومن هنا فأن المذهب الشيعي في الدولة العثمانية لا يتدخل بالسياسة كما هو الحال في إيران[٥٢].

ثانياً: نماذج من قراءة السلطة في كتاب (تنبيه الأمة وتنزيه الملة)

يمكن القول ان اهم رسالتين صدرتا خلال هذه الفترة وعبرتا بوضوح لا لبس فيه عن الموقف الرافض والموقف المؤيد للمشروطة هما (تذكرة الغافل وارشاد الجاهل) المنسوبة الى فضل الله النوري[٥٣] المطبوعة عام (١٩٠٨) اي قبل اعدامه بسنة، ورسالة (تنبيه الامة وتنزيه الملة) التي الفها الشيخ محمد حسين الغروي النائيني بالفارسية وطبعت عام (١٩٠٩) بالنجف[٥٤] ، ويعد هذا الكتاب اول تأليف خاص في الفقه السياسي الامامي حيث عالج فقهاء الامامية الاوائل مفردات سياسية في بحوثهم الفقهية[٥٥] .

عد كتاب(تنبيه الأمة وتنزيه الملة) إسهاماً غير مسبوق في مجال الفكر السياسي الشيعي إذ ان الظروف التي شكلت إطاراً اجتماعياً وسياسياً للكتاب تنتهي إلى زمن سياسي غير الزمن الذي جرى فيه إنتاج الفقه السياسي الشيعي على يد الفقهاء السابقين ، فقد كان الشيخ النائيني بتأليفه هذا الكتاب قد احدث نقلة نوعية في الفكر السياسي الشيعي ، فهو وان كان مسبوقاً بفكرة ولاية الفقيه إلا أن المتحدثين عنها قبله لم يبحثوها بوصفها مشروعاً للحكم والدولة وإنما لإثبات صلاحيات سلطوية مشروعة للفقيه تتجاوز حدود الأمور الحسبية ،بينما عالجها الشيخ النائيني من زاوية الحكم وأضاف إليها فكرة الدستور و تأسيس مجالس الشورى وفكرة تنافي الاستبداد مع القواعد الشرعية والإسلامية ، ووفق هذا الطرح يكون الشيخ النائيني المؤسس

الأول للفكر السياسي الشيعي الحديث[٥٦] ، ويظهر من خلال نظرة فاحصة على مضمون رسالة النائيني ، تمثله الفكر السياسي الحديث والفقه الدستوري الاوربي لتأسيس رؤية دينية للسلطة، وهذه ثمرة انفتاحه على التراث السياسي الاوربي وعلى فكر (جان جاك روسو)[٥٧] بوجه خاص [٥٨] .

تضمن كتاب النائيني ثلاث قضايا محورية هي: السلطة، والاستبداد، والدستور. وراى النائيني ان العمل على تحويل السلطة من مطلقة الملكية الى مقيدة (الاستئمان) من ضروريات الدين الاسلامي، فيقول: ((على اي حال كون حقيقة السلطة من باب الامانة، وتصدي من له الصلاحية لولاية الامور العامة دون ان يتمتع باي امتياز وتقييده، وتحديد سلطته لضمان عدم تحولها الى حكم استبدادي وقهري، من ابرز ضروريات الدين الاسلامي بل جميع الشرائع والديانات)) [٥٩] .

قدمت رسالة الشيخ النائيني بمنهجيتها الجديدة تجسيدا لنظام معرفي سعى جيل من الفقهاء والمصلحين الشيعة تدشينه، اذ هيئ بذلك الاجواء لسيادة التوجه المقصدي العقلي للنص الديني يتبين في صوغ نظام سياسي عصري يقطع مع سياق تاريخي راسخ ومتحصن بترسانة ضخمة من الماثورات النصية الضعيفة سندا ومتنا، فالنائيني في اطروحته التي انتهى من تصنيفها بعد عام من اعلان المجلس الشوري الملي في ايران ابان السجال الفقهي السياسي المتصاعد بين فريقي المشروطة والمستبدة، لا يصدر عن عقيدة غيبوية محضة رغم تعثره بها احيانا تلزمه بالتمسك بالانتظار وتنفي الدولة في غيبة الامام المهدي، كما لا يصدر عن عقيدة النيابة المحضة رغم توسله بها احيانا تلزمه بالتأسيس لحكومة الفقيه، وانما يصدر عن مزيج من هذا وذاك في تعبيره عن وعي عصري عقلاني للسلطة وقد وصفت رسالة النائيني بانها:(وثيقة نادرة عن النظرية السياسية الشيعية التي تسعى الى تحقيق الوفاق بين استمرار وعي اختفاء الامام عن الانظار مع الاستحالة الناتجة للشرعية وبين الحاجة العملية لشكل من اشكال الحكم الذي لا يسيء كثيرا الى املاءات الدين) [٦٠] ، وهذا يعني ان السلطة متصلة بالشأن العام الذي لا يحتاج فيه بالضرورة الى تدخل الشريعة للحث على اقامتها وانما تفتضيه الفطرة البشرية والمصالح العامة، ويؤكد النائيني هذه الحقيقة بما نصه : (حفظ النظام وسياسة امور الامة واجب حسبي واختيار الافراد تابع لخصوصيات الاعصار ومقتضيات الامصار[٦١] وهذا الراي من شانه تحرير الفقيه من عقدة الخروج على النص او الاجماع او الاصطدام المباشر بهما، اذ ينشئ النائيني تقسيما للتشريع في عصر الغيبة غير مألوف لدى الجيل المتقدم من فقهاء الشيعة: الاول ثابت ومنصوص عليه من قبل الشارع في الكتاب والسنة وهذا يسري في كل

العصور، والثاني متغير فيكون تابعا لمصالح ومقتضيات العصور والبلدان ويختلف باختلافهما ويتغير كذلك، وكما يكون موكولاً الى نظر المنصوبين من الولي المنصوب من الله وترجيحاتهم مع حضوره وبسط يده اي الامام المعصوم يكون في عصر الغيبة موكولا الى نظر وترجيحات النواب العموميين او من كان مأذونا عمن له ولاية الاذن بإقامة هذه الوظائف المذكورة وبعد وضوح هذا المعنى وبداهة الاصل ترتب عليه الفروع السياسية على هذا الترتيب[٦٢] .

اثبت الشيخ النائيني بعمله هذا الحاجة العملية لتشكيل حكومة لا تسيء إلى إملاءات الدين و تنسجم في الوقت نفسه مع متطلبات المرحلة السياسية وفق صياغة توفيقية تسعى لقولبة المفاهيم الدينية في أوعية سياسية تمثل أيديولوجية السلطة الحديثة ، وبذلك فان ما ذهب إليه النائيني في كتابه لا يمكن درجهُ ضمن القائمة التقليدية لتصنيفات الفقهاء ، لاسيما وانه عبر ببيان فقهي تاريخي عن منظومة المفاهيم السياسية والدستورية الحديثة وبطريقة علماء الدين في مصر وبلاد الشام وتركيا ورتب استدلالاته بطريقة تقترب نسبياً من مناهج الفكر السياسي الحديث[٦٣] .

افرز الفكر السياسي للشيخ النائيني عده شواغل تتعلق بطبيعة الحكم والدولة فهو يتصور الدولة على اربعة اشكال هي دولة المعصوم والمفقودة في زمننا الحاضر، ودولة الفقيه الجامع للشرائط وهي غير قائمة، ودولة ملكية مقيدة بالدستور ومجلس شورى، ويمضي الفقيه او مجلس الفقهاء قراراتها لاكتساب الشرعية ودولة مستبدة، ومع فقدان الاولى وعدم قيام الثانية يدور الامر بين الدولة ذات الشكل الثالث والرابع ومن الواضح ان اختيار الشكل الثالث هو الاختيار العقلاني، والشرع الصحيح بوصفه حلا وسطا بين الحكومة الشرعية للامام المعصوم الغائب او نائبه العام وبين الحكومة المستبدة[٦٤] ، ومن غير الصحيح أن يتحمل المجتمع اسر العبودية في ظل الحكومات الاستبدادية انتظاراً للمخلص والمنقذ من هذا الأسر حينما يخرج ليقيم دولة العدالة في وقت يمكن إيجاد حكومة بديلة عن السلطة المعصومة من خلال أمرين : الأول :- هو إيجاد دستور يُحدد من خلاله مسؤوليات السلطان والأمة ويكفي في صحته ومشروعيته أن لا يكون مخالفا للقوانين الشرعية والأمر الثاني :- تكوين مجلس نيابي شوري (هيئة مسددة من عقلاء الأمة وعلمائها) مندوب من الأمة تكون وظيفته المراقبة والمحاسبة للقائمين بوظائف الدولة ، وبما أن سياسة الأمة من وظائف الفقهاء والمجتهدين فيكفي لصحة المجلس النيابي ومشروعيته اشتماله عدد من المجتهدين أو المأذونين من قبلهم ليقوموا بتقويم وتصحيح آراء ومواقف المجلس وبذلك يكون الشيخ النائيني قد قرر مسألة الفصل بين

السلطات وهي واحدة من مبادئ مقولة الحكم الدستوري ، إذ ذكر شرط يمنع انحراف النظام نحو الاستبداد وهو ان تكون السلطة التنفيذية خاضعة لمراقبة ومسائلة مجلس النواب كما يكون النواب أيضاً خاضعين لرقابة أفراد الشعب ومسائلتهم[٦٥] .

لم يقتصر(تنبيه الامة وتنزيه الملة) في استدلالاته على المراقبة الفقهية الخاصة، بل توكأ ايضا على استدلالات عقلائية وعرفية واجتماعية وسياسية، وربما ذلك ما دعى الفقهاء الذين احالوا الى النائيني في كتاباتهم، لا يتعاطون مع رسالته هذه بوصفها نصا فقهيا بمن فيهم تلامذته، وممن الفوا في ولاية الفقيه والفقه السياسي في فترات لاحقة [٦٦] .

ومن خلال ما تم عرضه من تنظير للميرزا النائيني في فقه الدولة يكون هو أول من كتب في الفقه الدستوري الشيعي ، ليتبلور بذلك فكراً سياسياً جديداً في العراق ، أخرجه من دائرة التنظير السياسي فيما يخص صلاحيات الفقيه إلى دائرة التنظير السياسي في ما يخص بناء الدولة في افقها العام وتحديد مسؤولياتها وصلاحياتها ومدى مشروعيتها ، ليفتح بذلك فضاءات عامة في بناء دولة دستورية برلمانية مقبولة شرعاً ومنسجمة إلى حدٍ ما مع الذوق الحديث في بناء الدولة .

ثالثاً : الانشطة السياسية للفكر الشيعي في محيطه العربي والاقليمي

نشطت الحركة الأدبية وانتشرت الكتب والمجلات في مدن العتبات المقدسة وبنهاية العقد الأول من القرن العشرين ، اخذ الناس يقرؤون المجلات القادمة من تركيا ومصر وإيران والهند وقدر عدد هذه المجلات بـ (١٠٠) مجلة في عام ١٩١١ تصل النجف كل أسبوع وأهم هذه المجلات المنار والمقطم ، المقتطف ، المقتبس ، الحبل المتين ، وفي عام ١٩١٠ صدرت في النجف الأشرف مجلة العلم وهي أول مجلة عربية شيعية تصدر في العراق ، حظيت بتأييد ومباركة مراجع الدين بسبب ما قامت به من دور فعال في الدفاع عن الإسلام والمذهب وفق الأسس التي أرساها المصلحون الإسلاميون في وقت انتشرت فيه الأفكار المعادية للإسلام[٦٧].

وفي عام (١٩١١) كتب المصلح الكبير السيد هبة الدين الشهرستاني مقالا بعنوان (الديمقراطية) عدها من المقومات الاساسية لأي مجتمع يطمح الى الرفاهية والاستقرار السياسي فهي ارادة الشعب في تحديد شكل النظام السياسي عن طريق الانتخاب والحكم والشورى (البرلمان) وهي سبل جوهرية للقضاء على التمايز بين عامة الشعب والفئات المترفة فلا فقر متقع ولا غنى فاحش وهي الديمقراطية تقترن بمفهوم العدالة الاجتماعية[٦٨] .

كما إن موقف المؤسسة الدينية لم يكن مقتصراً على تحريك الأحداث السياسية العراقية الداخلية أبان تلك المدة بل تعدى إلى المساندة الإقليمية

في الأحداث التي تتعرض لها المنطقة بأسرها اذ مثلت محاولات الدول الاستعمارية الاعتداء على البلدان الاسلامية او احتلالها المظهر السياسي الثالث الذي تبنته الحركة الاسلامية في العراق[٦٩]، خصوصاً في عام (١٩١١) عندما اجتاحت القوات الروسية شمال إيران اثر الخلاف المائي الحاصل بينهما ، كما واعلن رجال الروسية إلى قتل علماء الدين في تبريز وإشاعة الرعب في صفوف الناس، وعندها أعلن علماء الدين في العراق وخاصةً في النجف الأشرف الجهاد ضد القوات الروسية الغازية ومنهم الاخوند الخرساني الذي أوعز بنصب الخيام خارج مدينة النجف لتعبئة الجماهير استعدادا لمواصلة الجهاد ضد الغزاة [٧٠]، من خلال فتوى اصدرها الخراساني للجهاد ضد الروس ، فضلاً عن ارساله برقية احتجاج شديدة اللهجة الى الحكومة الروسية لحثها على التراجع [٧١] .

وإلى جانب تصدي الفكر السياسي الشيعي لبحث القضايا السياسية على الصعيد الإسلامي فإن علماء النجف في نفس الوقت قد أسهموا منذ مطلع القرن العشرين في توضيح أبعاد الفكرة القومية عندما واكبوا التطورات السياسية على الساحة العربية و تفاعلوا معها كما حصل ذلك ابان الغزو الإيطالي لليبيا عام (١٩١١) ، واستيلاء فرنسا على المغرب عام (١٩١٢)، ولقد كانت الحوادث الاخيرة ذات اثر كبير في تطور الفكر السياسي الشيعي، مما جعل النجف الاشرف إحدى أنشط مراكز المقاومة الفكرية والسياسية للسلطة العثمانية في العراق والبلاد العربية بعامة[٧٢] فعندما احتلت القوات الايطالية ليبيا ، اصدر رجال الدين في النجف فتوى بوجوب القتال على كافة المسلمين ضدهم، واعقب الفتوى اجتماعات اسلامية عامة دعت لنبذل التعصب وازالة الفرقة ولم الصف وكان الشعر الفصيح الاول فيما يلقى من خطب، حيث كان يضخ روح الحماس والنخوة العربية في نفوس العراقيين، مما كان له انعكاس ايجابي تجلى في التقارب السني الشيعي، والذي رسخ من مكانة النجف في قلوب المسلمين داخل العراق وخارجه[٧٣] .

وفي عام (١٩١٢) وصل الى العراق خبر مفاده ان الجيوش الروسية قصفت بالمدافع مشهد الامام الرضا (عليه السلام) مما ادى الى تهدم جزء من القبة الشريفة والسقف، وقتل وجرح عدد من الزوار فضلا عن قيام الروس بنهب قسم من مكتبة الامام الرضا (عليه السلام) ، وحين عودة الزوار العراقيين من خراسان وتأكيدهم لصحة هذه الانباء، مما ادى الى حالة من الهيجان العام، وعندئذ قامت قيامة النجف وساد الهياج في مختلف انحاء ايران والعراق ووجد المجتهدون في العراق ان من الضروري استئناف حركة الجهاد من جديد واخيرا سحبت القوات الروسية جيشها من ايران طبقا للسياسة الروسية – البريطانية [٧٤] .

المبحث الثالث

الدور السياسي للفكر الشيعي في العراق ١٩١٤-١٩٢٠

مع بدايات الحرب العالمية الاولى عام (١٩١٤) عزمت بريطانيا على استكمال مخططها الاستعماري باحتلال العراق احتلالا كاملا عبر الغزو العسكري بعد ان كانت قد تغلغلت في جسم الامبراطورية العثمانية عامة وبالعراق على وجه الخصوص لاسباب عديدة[٧٥] ، فالعراق يمثل قلب العالم العربي، وهو المفصل الرئيس الذي يربط بين العالمين العربي والاسلامي، اذ سعى البريطانيون الى غزو العراق في سياق الحرب العالمية الاولى وقتال العثمانيين، وقد كان جزء من المسعى البريطاني الواسع لتامين الموارد ولا سيما النفط الايراني وحماية الطريق الى الهند[٧٦] .

اولاً- حركة الجهاد .

عندما بدأت البوادر الاستعمارية البريطانية تظهر للعيان باحتلال العراق تبعا لتنوع المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في العراق وتنفيذاً لهذا المخطط عملت بريطانيا على تسيير حملة عسكرية من البحرين نزلت في الفاو يوم ١تشرين الثاني ١٩١٤، فما كان للسلطات العثمانية إلا العمل لتعبئة الجهود لمقاومة الغزو البريطاني، اذ اصدر شيخ الإسلام (خيري افندي) فتوى الجهاد ضد الغزاة في يوم ٧ تشرين الثاني ١٩١٤، وكررها في يوم ١١تشرين الثاني، ونشرت في بيان مؤشر من ثلاثين عالم في ٢٣ تشرين الثاني، إلى أن هذه الفتوى لم تلق تجاوباً من المسلمين وكان أثرها ضعيفاً إلى حد كبير، كما وعملت على تحريض رجال الدين في النجف وكربلاء وباقي الأماكن المقدسة بالانضمام إلى الحركة الجهادية وصورت الحرب بأنها حرب جهادية ضد الكفار[٧٧] .

اسرع علماء الدين الشيعة الى اعلان الجهاد فور تعرض العراق لهجوم القوات البريطانية، فبدات بذلك ما تسمى بحركة الجهاد في العراق في ١٩ تشرين الثاني ١٩١٤ لمداهمة الجيوش الانجليزية الغازية من جهة البصرة، فاستغاثوا برجال الدين، وابرق وجهاء مدينة البصرة الى علماء الدين في العتبات المقدسة (النجف، كربلاء، الكاظمية) ومختلف البلدان العراقية ببرقيات يطلبون فيها منهم ان ينهضوا بالأمر ويعلنوا الجهاد المقدس والنفير العام، ويؤكدون فيها ان الانجليز اذا احتلوا العراق فسيهدمون مساجده وعتباته المقدسة، ويحرقون القران وينتهكون حرمات النساء ويذبحون الاطفال والشيوخ، فهاجوا وماجوا واغلقوا اسواقهم وعطلوا اعمالهم واجتمعوا في الساحات والميادين والعتبات ينتظرون اوامر علمائهم، فاصدر العلماء بوجوب الدفاع عن كل مسلم وابرقوا الى العشائر المحيطة بالبصرة، ففي الكاظمية ارتقى المنبر السيد مهدي الحيدري[٧٨]

فوعظ وحرض واعلن خروجه بنفسه الى ميدان الحرب[٧٩] .

اما النجف فقد دق فيها نفير الجهاد وبدا العمل التعبوي السريع وفي كافة المدن الشيعية والقبائل الفراتية وتولى العلماء من النجف وكربلاء والحلة قيادة الجماهير[٨٠] ، فضلا عن وصول وفد من بغداد مؤلف من محمد فاضل الداغستاني[٨١] وشوكت باشا[٨٢] والشيخ حميد الكلدار[٨٣] وغيرهم لمحادثة المجتهدين الكبار في هذا الامر، ولدى وصولهم استقبلوا بحفاوة بالغة ثم عقد اجتماع حافل في جامع الهندي حضره الكثير من العلماء ورؤساء العشائر وخطب فيه السيد محمد سعيد الحبوبي[٨٤] والشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ محمد جواد الجواهري، حيث ذكروا وجوب مشاركة الحكومة المسلمة في دفع الكفار عن بلاد الاسلام، وبعد ذلك ذهب الشيخ حميد الكلدار الى الكوفة لمقابلة المرجع السيد اليزدي وعرض امر الجهاد عليه فوافق السيد كاظم اليزدي الذي أفتى بدوره في الجهاد، وأرسل نجله السيد محمد لينوب عنه في استنهاض العشائر للجهاد[٨٥] .

تحول دور علماء الدين في مدينة النجف التي تمثل مركز القيادة الدينية عند الشيعة من الاطر الدينية الى المشاركة الفعلية في صناعة القرار السياسي آنذاك، عندما اعلن المجتهدون الذين لا تقتصر اختصاصاتهم على قوانين الدين فقط بل الى اصدار الأحكام والقرارات في كل الشؤون الدينية والدنيوية، فتوى الجهاد كواجب شرعي على كل مسلم ، وكان في مقدمة المراجع هم: شيخ الشريعة فتح الله الأصفهاني، والسيد مصطفى الكاشاني، والشيخ جعفر الشيخ راضي، والسيد علي الداماد ، والسيد محمد كاظم اليزدي، فضلاً عن السيد محمد تقي الشيرازي في سامراء والشيخ محمد مهدي الخالصي ومهدي الحيدري في الكاظمية وقد افتى هؤلاء بالجهاد ايضاً [٨٦] .

مثلت مشاركة رجال الدين والعلماء وجهين الأول المشاركة المباشرة في اغلب المعارك التي شنها المجاهدون ضد الجيش البريطاني أثناء احتلاله مدن العراق بدءً بالبصرة والسير باتجاه بغداد والذي مثلته المناوشات العسكرية، أو عن طريق قطع وضرب طرق الإمداد الخاصة بهم، أو بواسطة الاشتراك مع القوات العثمانية في معارك نظامية كالمعركة التي حدثت في المدائن في تشرين الثاني ١٩١٥، أما الوجه الثاني تمثل بالوجه الإرشادي والتوجيهي لزعماء العشائر الذين يقودون المجاهدين في عشائرهم ، فضلاً عن انه لو تتبعنا حركة الجهاد ضد الانكليز منذ دخولهم البصرة وتوجههم إلى بغداد والمواقف الجهادية لأبناء المدن المنتشرة على طول الطريق الذي توجهوا به نلاحظ إن ميل أبناء هذه العشائر العراقية إلى الترك كان واضحا والسبب في ذلك قوة العاطفة الدينية لدى أبناء العراق لا

سيما إن الزعامات السياسية كانت لرجال الدين في ذلك الوقت من تاريخ العراق[٨٧] .

إن هذه المواقف للمؤسسة الدينية وخاصةً المواقف السياسية لم تأت من فراغ بل كانت بداياتها متمثلة بنمو الحركة الإسلامية في المدن الشيعية المقدسة وكيف إن هذه المدن شكلت الاتجاه الفكري السياسي والرئيس في تلك المدن خلال المدة الممتدة بين أوائل القرن العشرين وحتى الاحتلال الانكليزي للعراق عام ١٩١٤ حيث تمثل ذلك النمو بعدد من المظاهر السياسية والفكرية للتيارات التي تولدت عنها وكانت النجف وكربلاء وعلى الرغم من أهمية المدن الشيعية الأخرى قد شكلتا المركز القيادي الأساسي للحركة الإسلامية ومظاهرها الفكرية وتياراتها[٨٨] .

ومن ايجابيات وقوف الامامية في العراق الى جانب العثمانيين واستجابتهم لفتوى الجهاد المقدس ضد الانجليز، انها شكلت سببا مهما في رأب الصدع في المجتمع العراقي، وفي بعث الحس القومي والوطني، علاوةً على الحس الاسلامي، وبدا الصف العراقي مرصوصاً، الا اللمم ويعتبر احد الباحثين ان حركة الجهاد لم تكن ذات شان يذكر على المستوى العسكري، ولكن اهميتها السياسية تكمن في انها كشفت عن قوة تاثير العلماء وقدرتهم على تحريك العشائر، وفي قوه العامل الديني والقومي المتجاوز للطائفية، وذلك بوحدة الشيعة مع الحكم السني دفاعا عن البلاد ضد الغزاة الاجانب، ولقد اسست حركة الجهاد بعدما احتل العراق احتلالا كاملا لثورة العشرين بقيادة العلماء ايضا[٨٩] .

ثانياً :- اثر الفكر السياسي الشيعي في احداث النجف وثورة العشرين

كانت حركة الجهاد أولى المواجهات المسلحة التي قادها واشترك فيها رجال الدين والعلماء الشيعة ضد الاحتلال، والتي شكلت تجربة مهمة ومقدمة لمواجهتين مسلحتين هما ثورة النجف عام ١٩١٨ وثورة العشرين عام ١٩٢٠ غير إنها تميزت عنهما في كونها نمت في إطار حركة الجهاد العام الذي أعلنته الدولة العثمانية وما حملته بسبب ذلك من دلالات فكرية وسياسية[٩٠].

وفي ظل غياب السلطة السياسية رفضت المرجعية الدينية كافة الاغراءات المادية التي عرضتها بريطانيا عليهم لكسب جانبهم، وتصدت الى كافة مشاريعهم الاستعمارية، منها مشروع تهنيد العراق اضافة الى تجنيد الاقليات كالاشوريين وجعلهم فرق من فرق جيشهم يقتلون ويسرقون ويعبثون دونما رقيب ولا حسيب، فضلا عن قيام بريطانيا باستقدام فرقا من المبشرين البروتستانت للعمل في الجنوب العراقي ولكن العلماء المراجع كانوا لكل ذلك بالمرصاد، ويعملون على احباط عملهم وافشال خططهم وكذلك وقفت المرجعية بوجه بريطانيا التي بدأت تزرع بذور الفساد في العراق كالملاهي والحانات

وصالات السينما التي تعرض فيها الافلام الخليعة، فضلاً عن اثارة الخلافات الطائفية والقومية والقبلية، وازاء هذا الوضع كانت النجف تنبه وتحذر وتلفت العراقيين لألاعيب البريطانيين من جهة، وتعبئ من جهة ثانية وتنسق مع كافة الفئات والفاعليات الوطنية والقومية والاسلامية للقيام بثورة ضد الغزاة الانجليز[٩١] .

تحولت النجف الاشرف في تلك المدة الى مركزا للفكر السياسي، فضلا عن كونها مركز للتعليم الديني الشيعي، ويتضح هذا من خلال موقف النجف من حكومة الاحتلال البريطاني في بغداد بعد الحادي عشر من اذار ١٩١٧ وموقفها من اقامة حامية بريطانية في شهر كانون الثاني ١٩١٨ بالكوفة التي تبعد عن النجف مسافه خمسة اميال الى الشرق وذلك بتوصية رفعها السير (برسي كوكس)[٩٢] الى حكومته عام ١٩١٨[٩٣]

رفض اهالي النجف الخضوع للاحتلال البريطاني مجسدين موقفهم بانتفاضة عارمة تفجرت في اذار ١٩١٨، قادها تنظيم سياسي سري عرف بـ (جمعية النهضة الاسلامية)[٩٤] ومن المؤكد ان ظهور الميول الاستقلالية والوطنية القوية في النجف كان في مقدمة العوامل التي جعلت منها اول مدينة عراقية تعلن الثورة على الانجليز وان تدابير سلطات الاحتلال البريطاني القاسية التي اتخذتها بعد فشل الثورة قد مهدت الطريق لاندلاع نيران الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠، والتي اسهم فيها بشكل فاعل وكبير (حزب النجف الوطني السري)[٩٥]، فأصبحت المدينة آنذاك مركزا مهما من مراكز قيادة الثوار فكريا وسياسيا وميدانيا، وكان لعلمائها ومجاهديها الاعلام دور اساسي في ادامة زخمها الوطني القومي الديني، عن طريق الهاب الحماس الشعبي، واشعال فتيل الثورة[٩٦] .

احتل علماء الدين في النجف عند اعلان الاستفتاء العام في ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٨، مكانة سياسية مهمة في الاستراتيجية البريطانية بين القوى السياسية المحركة لصنع القرار في العراق في مرحلة الاحتلال البريطاني وما بعده، بسبب تأثيرهم الديني والسياسي الكبير على العشائر العراقية ، ولذلك كانت عملية اجراء الاستفتاء العام في النجف وكربلاء والكاظمية مهمة ليست بالسهلة بالنسبة للبريطانيين، على الرغم من وجود عوامل تساعد على تمرير مضابط الاستفتاء بشكل يؤيد استمرار الوجود البريطاني في البلاد، وتحت تلك الاحداث والضغوط ، وانتقال مركز القرار السياسي الى كربلاء، بعد ان انتقل اليها المرجع الديني محمد تقي الشيرازي قادماً من سامراء، لأجل تحريك الوضع سياسياً ضد البريطانيين، ولذلك كان رد السيد محمد تقي الشيرازي تجاه اسئلة الاستفتاء ، وهو صدور الفتوى الشرعية التي تلزم المسلمين شرعاً بالوقوف بوجه تحرك البريطانيين لحكم العراق، عندما قال بهذا الصدد في ٢٤ كانون

الثاني ١٩١٩ مايلي:" ليس لأحد من المسلمين بأن ينتخب ويختار غير المسلم للأمارة والسلطنة على المسلمين..." لذلك كان موقف رجال الدين في النجف، وكربلاء ، والكاظمية يمثل اول مواجهة سياسية اتجاه سياسة الادارة البريطانية المحتلة التي هدفت حكم العراق حكما مباشرا بحجة عدم كفاءة الشعب العراقي على تحمل مسؤولية حكم نفسه بنفسه ، وهو ما عبر عنه صراحة موقف رجال الدين في العراق عندما طالبت مضابطهم بحكم العراق حكما اسلاميا لا مذهبيا[٩٧] ، وهو ((تأسيس دولة عربية اسلامية يكون فيها احد انجال شريف مكة اميراً لها، ولها مجلس منتخب...)) [٩٨] .

يلاحظ من خلال العلاقة الصميمة بين المؤسسة الدينية والأحداث السياسية التي مرت على العراق من جهة والدور القيادي لزعامات المؤسسة الدينية خلال حقبها المختلفة ، إن المدة التي أعقبت وفاة المرجع الأعلى السيد كاظم اليزدي في ٣٠ نيسان ١٩١٩ وتولي السيد محمد تقي زعامة المؤسسة الدينية التي انتقلت من النجف إلى كربلاء سارا جنباً إلى جنب باتجاه توثيق العلاقة ما بين الزعامة السياسية والزعامة الدينية التي تقود الشعب واعتبر الموقف الذي خرج به السيد الشيرازي تجاه الاستفتاء البذرة الأولى التي وجهت الأنظار نحو المقاومة الجدية والشرسة ضد الاستعمار، ولهذا فان الدور القيادي للإمام الشيرازي تميز بمدتين الأولى بدأت منذ توليه المرجعية في أيار ١٩١٩ واستمرت حتى آذار ١٩٢٠ حين بدأت الفترة الثانية والتي استمرت بالمواقف المشرفة حتى وفاته في ٣٠ ذي الحجة ١٣٣٨ هـ ١٧ آب ١٩٢٠ .

قرر الشيخ محمد تقي الشيرازي عند اندلاع ثورة ١٩٢٠ ومن معه من العلماء القيام بثورة مسلحة شاملة لمقاومة الاحتلال، وكان للعلماء دور في هذه الثورة تمثل في خلق راي عام مضاد للاحتلال رافقتة مقاطعة شديدة لسلطات الانتداب، كما قام العلماء بحملة توعية جماهيرية استهدفت فضح النوايا الحقيقية للدول الاستعمارية، وكان هذا التحرك الجديد سببا لاقامة جسور التواصل بين الشيعة والسنة، والاتحاد ضد العدو المشترك وقد جاء هذا التحرك مع صدور فتوى جديدة للشيخ الشيرازي جاء فيها: "مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين ويجب عليهم في ضمن مطالباتهم رعاية السلم والامن ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية اذا امتنع الانكليز عن قبول مطالبهم" وبدأ تحرك الجماهير المسلح بقيادة العلماء ودخلوا في معارك ضارية مع قوات الاحتلال[٩٩] .

بعد التعرف على مواقف العلماء والمجتهدين من الاحتلال البريطاني للعراق على المستوى الفتوائي والعمل الجهادي، تتضح طبيعة الفكر السياسي الشيعي العراقي في تلك المرحلة ، حينما تبنى هذا الفكر سياسة المواجهة مع

بريطانيا بشكل مباشر بدلا من إتباع سياسة التصالح التي كان من المفترض وحسب العرف السياسي ان يتبناها الشيعة من اجل الحصول على المكاسب السياسية والحقوق التي منعوا منها من قبل الحكم العثماني، ويتضح ذلك من خلال ما يتميز به الفكر الشيعي من ثوابت منها **الثابت الديني**، اذ ان هذا الفكر لم يتخلى عن ثوابته الاسلامية الرافضة لاي وجود يهدد الكيان الاسلامي، فضلا عن **الثابت الاخلاقي**، اذ ان اخلاقيات هذا الفكر تفهم السياسة على انها مبادئ ثابتة وقيم سامية ولم يكن هناك شك عند علماء الشيعة بان الواجب الاخلاقي يحتم عليهم التصدي للهجمة الاستعمارية، والدفاع عن بلاد المسلمين، وهنالك ثابت اخر وهو **الثابت الوطني**، اذ تميز هذا الفكر بوطنيته في اطار انتمائه وعدم تفريطه في مصالح البلد بعيدا عن الطائفية الضيقة والشعارات القومية الفارغة، فدافع هذا الفكر عن العراق كوطن للجميع، وقد اثبت ذلك من خلال جامعية الكلمة ووحدة الموقف التي تبناها في الخطاب السياسي والعمل الجهادي الذي اضفى على العراق طابع البلد الواحد[١٠٠] .

الخاتمة والاستنتاجات

شكلت المرجعية الدينية في النجف الاشرف ولازالت العمق التاريخي الذي يمتد الى اكثر من الف عام، اذ لم تكن بعيدة ومنفصلة عن الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي بل هي متصلة بكل فئات الجماهير وهي منبع لكثير من المثقفين والادباء ورجال السياسة فهي صمام امان البلاد وعضواً فاعلاً في التركيبة المؤثرة في مجرى الاحداث العراقية والاقليمية، ومن خلال المدة التاريخية التي تمت دراستها يمكن استنتاج مايلي:-

١- في خضم الصراع الفقهي بين انصار الولاية المطلقة والمقيدة ظهرت نظرية سياسية اخرى في الفكر الشيعي استندت على التراث الفقهي الشيعي وعلى الفكر السياسي الحديث هذه النظرية التي طرحها لأول مره الشيخ محمد حسين النائيني احد رواد التجديد في الفكر الامامي حاول النائيني من خلالها ايجاد نظرية سياسية تستند الى الشريعة الاسلامية والى الفكر السياسي الحديث تكون بديلا في حال عدم امكانية اقامة الدولة الدينية وتكون مصانة بوجود الدستور والمجلس التشريعي لانها تكون ادوات مانعة للحاكم من الاستبداد والتفرد في السلطة مما اعتبرناها قمة التطور الذي وصل اليه العقل والفكر الامامي على الرغم من انها شكلت حالة استثنائية بدأت وانتهت مع الشيخ النائيني.

٢- اما على الصعيد المواقف السياسية انه لا يوجد ارتباط بين اراء الفقيه السياسية فيما يتعلق بالسياسة والسلطة، وبين المواقف السياسية التي يمكن ان يتخذها المرجع، فلاحظنا ان العديد من المراجع قاموا بأدوار سياسية كبيرة سواء في مواجهة الدول المحتلة او في مواجهة الانظمة

السياسية الظالمة، ولكنهم من الناحية الفقهية لا يؤمنون بولاية الفقيه المطلقة، مما يعني ذلك ان عدم الايمان بولاية الفقيه من المرجع لا يعني عدم التدخل في امور السياسة اذا اقتضت الضرورة ذلك لكن دون ان يتعداه الى مسألة التفكير بالسلطة وتوليها .

٣- لم تظهر اي محاولات من المرجعية الدينية نحو السيطرة على السلطة السياسية رغم الشعبية الكبيرة التي تحظى بها في نفوس عامة الشعب العراقي، فكان جل ما يهدفون اليه هو تحقيق الوحدة الوطنية والاستقلال واقامة حكم دستوري عادل يحقق المساواة بين اطياف الشعب كافة، لذلك لم يطالبوا على الدوام بحكومة رجال الدين.

٤- ما يمكن ان يؤخذ على المرجعية الدينية في العراق انها لم تكن صاحبة المبادرة الاولى في اي موقف سياسي، فلاحظنا انها لا تجيب ولا تتخذ موقف الا بعد ان تسال، فتجيب او ان يطلب منها التدخل فتتدخل،

٥- كان للمرجعية الدينية في العراق دور كبير في ضبط الشارع العراقي في اوقات الازمات خصوصا عندما تنهار الدولة وتحل مؤسساتها فعندها تدخل بكل ثقلها للسيطرة على الاوضاع وتهدئتها.

٦- لم تكن الطائفية وحب الذات حاضرة في تفكير المرجعيات الدينية في العراق بل كانوا اداة للوحدة ولم تظهر لديهم اي نزعات يمكن ان تفسر بانها نزعات طائفية، وتبين من خلال تطور الفكر السياسي الشيعي في المؤسسة الدينية في النجف خلال مدة البحث حتى قيام الحكم الملكي، ان هذه المرجعية قد التزمت في جميع المراحل الخط الوطني المعارض لسياسة النظام الحاكم، تلك السياسة النابعة اصلاً من رغبات المندوب السامي والمستمدة من نهج السياسة البريطانية العامة والتي حرصت بالنتيجة على ترسيخ سياسة التفريق بين مسلمي العراق، وخنق التطلعات الوطنية لأبناء النجف بشكل خاص وعموم الحركة الوطنية العراقية بشكل عام .

٧- بلورت مرحلة الاستفتاء العام بالنسبة لرجال الدين ، بوادر التنسيق مع بعض التيارات القومية والكتل السياسية لتحقيق اهدافها المرجوة وهي استقلال العراق وحكمه من قبل حاكم مسلم مقيد بالشرعية الدستورية بعد طرد القوات البريطانية من العراق.

٨- تحصل مما تقدم إن الفكر السياسي الشيعي فكر متحرر وليس جامداً لا يتفاعل مع ما يدور من حوله من إحداث ، بل هو فكر متطور ومتجدد وهذه نتيجة طبيعية لفكر يؤمن بالاجتهاد كطريق امثل لمواكبة الحياة .

الهوامش:

(١)عبد الجبار الرفاعي، مفهوم الدولة في مدرسة النجف : سياقات المفهوم وتحولاته في التاريخ القريب من النائيني الى السيستاني، ((المدى))،(صحيفة)، بغداد، كانون الثاني٢٠١٥، العدد٣٢٥٧، ص٨ .

(٢) يقصد بالغيبة : هو غيبة الامام المهدي الامام الثاني عشر من ائمة الشيعة الامامية المعصومين، ابن الامام حسن العسكري ولهذا الامام غيبتان غيبة صغرى استمرت (٧٠) عاماً كان الامام قد عين نوابا اربع له بالتتابع هم عثمان بن سعيد العمري (ت ٢٦٢ هـ) ومحمد بن عثمان بن سعيد العمري (ت٣٠٥ هـ) والحسين بن روح وعلي بن محمد السمري(ت ٣٢٩ هـ) وبعد وفاه اخر النواب انتهت بذلك الغيبة الصغرى لتبدا الغيبة الكبرى التي لا زالت مستمرة حتى اليوم حسب المعتقد الامامي للمزيد ينظر: عبد الهادي الفضلي، التقليد دراسة فقهية لظاهرة التقليد الشرعي (بيروت: الغدير للدراسة والنشر، ١٩٩٩)، ص٣٢ .

(٣)ولاية الفقيه : نظرية فقهية سياسية تدعوا الى مرجعية الولي الفقيه ، الشاملة لقضايا الدولة والحكم . اي النيابة العامة للفقيه المجتهد حيث ينوب الفقيه عن الامام الغائب في القيام على هذه الامور، بمعنى تسليم الفقيه زمام السلطة الكلية للدولة نيابة عن الامام الغائب القائم صاحب الامر . للمزيد ينظر: فوزي خليل، دور اهل الحل والعقد في النموذج الاسلامي لنظام الحكم، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ١٩٩٦)، ص١١٣ ؛ احمد الكاتب ، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه ، (شبكة الانترنيت) : للمزيد ينظر : http://www.shamela.ws

(٤) توفيق السيف، نظرية السلطة في الفقه الشيعي مابعد ولاية الفقيه، ط٢ (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٢)، ص٧٠-٧٥ .

(٥) فؤاد ابراهيم، الفقيه والدولة الفكر السياسي الشيعي، (بيروت: دار المرتضى، ٢٠١٢)، ص٦٩ .

(٦) نادر شاه : هو مؤسس السلالة الافشارية ولد في ٢٧ تشرين الثاني ١٦٨٨م ، وتوج شاها على ايران في ٨ آذار ١٧٣٦م وقتل في ١٨ حزيران١٧٤٧م، ويطلق عليه ايضاً (نادر قلي)، وتعني عبد الله الواحد، اذ ان كلمة نادر هي احدى صفات الله، للمزيد ينظر: رضا زاده شفق ، نادر شاه افشار مؤسس الدولة الافشارية ، ترجمة: احمد الخولي،(القاهرة: المركز القومي للترجمة ، ٢٠١٠م)، ص٤٧-ص٩٣.

(٧) الميرزا حسن الشيرازي: عالم دين كبير ومرجع ولد في مدينة شيراز بإيران ، لقب بالمجدد ، عميد الأسرة الشيرازية ، هاجر إلى النجف عام ١٨٤٢، وهو امام عالما فقيها ماهرا محققا مدققا رئيسا دينيا عاما، انتهت اليه رئاسة الامامة الدينية العامة في عصره وطار صيته واشتهر ذكره ووصلت رسائله التقليدية وفتواه الى جميع الاصقاع، وقلد في جميع الاقطار والامصار في بلاد العرب والفرس والترك والهند واصل لدراسته الدينية في النجف الاشرف ويعد من= =التلاميذ البارزين للشيخ مرتضى الانصاري، استقر به المقام في سامراء بالعراق وامضى فيها ٢١ عام حتى وفاته عام ١٨٩٥ للمزيد ينظر: محمد جواد مالك، شيعة العراق وبناء الوطن ، دراسة تاريخية منذ الدستور حتى الاستقلال ١٩٠٨-١٩٣٢ ، (بيروت: مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، ٢٠١٢)، ص١٩٠-١٩١ ؛ محسن الأمين ،أعيان الشيعة ، تحقيق حسن الأمين ، (بيروت: دار التعارف للمطبوعات،١٩٨٣)، ج١٠، ص٤٨ .

(٨) محمد كاظم الخراساني (١٨٣٩ - ١٩١١) : من أشهر علماء عصره ، ولد في خرسان ، ثم انتقل إلى مدينة سبزوار لدراسة العلوم الدينية ،وفي عام ١٨٦١ سافر إلى العراق حيث الحوزة العلمية في النجف

الاشرف تتلمذ على يد أكابر علماءها أمثال هادي السبزواري والميرزا محمد حسن الشيرازي والشيخ مرتضى الأنصاري ، أصبح من المع المجتهدين في علم الأصول ، وخرج من تحت منبر تدريسه ألاف الطلبة الذين نالوا درجة الاجتهاد أمثال ضياء الدين العراقي وهبة الدين الشهرستاني ومحسن الأمين . محسن الأمين . المصدر السابق . ج٩ ، ص١٨١ –١٨٣ .

(٩) محمد كاظم اليزدي (١٨٣٧ – ١٩١٩) : فقيه ومرجع ديني كبير ،ولد في إيران في محافظة يزد ، درس العلوم الحوزوية وتدرج في دراسته ليواصل إكمالها في حوزة النجف عند أشهر أساتذتها أمثال السيد محمد حسن الشيرازي في الفقه والأصول ، تولى زعامة المرجعية بعد وفاة أستاذه الشيرازي عام ١٨٩٥ ، من أشهر مصنفاته كتاب العروة الوثقى ، عاصر عدة أحداث أهمها احتلال القوات البريطانية العراق عام ١٩١٤ . ينظر: كامل سلمان الجبوري ، السيد محمد كاظم اليزدي ، (ايران: ذوي القربى للطباعة والنشر، ٢٠٠٦)، ص٢٧٣ .

(١٠)عبد الجبار الرفاعي، المصدر السابق ، ص٨–٩ .

(١١) اركان مهدي عبد الله السعيدي ، الفكر السياسي الشيعي في العراق (١٩١٧–١٩٧٠)، اطروحة دكتوراه، (جامعة ذي قار: كلية الآداب، ٢٠١٦)، ص٩ .

(١٢) فوزي خليل، المصدر السابق، ص١١٣ .

(١٣) حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية في النجف ومواقفها السياسية في العراق من ١٩٥٨–١٩٦٨ ، (بيروت: دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٠)، ص٩ .

(١٤) راجي نصير، المرجعية الدينية في النجف الاشرف واثرها في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣، (كربلاء: العتبة العباسية المقدسة، ٢٠١٨) ، ص٩ .

(١٥) امتياز التبغ والتنباك ١٨٩٠ : منح ناصر الدين شاه (١٨٤٨– ١٨٩٦) الشركات الأجنبية عدة امتيازات ومنها إعطاء الشركة البريطانية (امبريال تو باكوا مباني) عام ١٨٩٠ الحق الحصري بتسويق جميع إنتاج التبغ الإيراني لمدة خمسين سنة، وقد لحق من جراء هذا الامتياز الضرر الكبير بتجار البازار . للمزيد ينظر: هاينس مالم ، الشيعة ، ترجمة محمود كبيبوا ، (بغداد: الوراق ، ٢٠١١)، ص١٢٧ .

(١٦)عبد الهادي الحكيم، قيادة المرجعية الدينية لثورة العشرين وشكل نظام حكمها المطبق والفرق بين نظريتها ونظرية سماحة السيد السيستاني، (بغداد: وزارة الثقافة والسياحة والاثار، ٢٠٢٢)، ص٤١ .

(١٧) ناصر الدين شاه (١٨٣١– ١٨٩٦م): وهو من ابرز ملوك الاسرة القاجارية التي حكمت ايران، توج ملكاً عام (١٨٤٨م)، وقد اشتهر برحلاته الكثيرة الى اوربا، اغتاله احد رعاياه ، وخلفه في الحكم مظفر الدين. للمزيد ينظر : احمد بن عبد الله بن ابراهيم الزغيبي ، العنصرية اليهودية وآثارها في المجتمع الاسلامي والموقف منها، (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٨م)، ج٣، ص٣٦٣ .

(١٨) محمد باقر احمد البهادلي، الحياة الفكرية في النجف الاشرف، (قم : ستاره ، ٢٠٠٤)، ص٢٣٣ .

(١٩) راجي نصير، المصدر السابق، ص٥٣ .

(٢٠) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، (قم : دار الكتاب الاسلامي، ٢٠٠٥)، ج٣، ص١١٥– ١٢٥ .

(٢١) كرار عبد الحسين الخفاجي، الديمقراطية في الفكر السياسي الشيعي، ((قرطاس))،(مجلة)، بغداد، مكتبة الجوادين العامة– العتبة الكاظمية المقدسة، ٢٠٢٠، العدد٣، ص٣١ .

(٢٢) سلمان نزاك ، النجف الاشرف في النصف الاول من القرن العشرين ، (بيروت: دار المؤرخ العربي، ٢٠١٢)، ص٤١٧ .

(٢٣) فؤاد ابراهيم، المصدر السابق، ص٣٤٢-٣٤٣ .

(٢٤) الاخباريون هم فرقه من الشيعة الامامية الاثني عشرية، ظهروا في اوائل القرن الحادي عشر الهجري على يد الميرزا محمد امين الاسترابادي الذي يعتبر اول من فتح باب الطعن على المجتهدين، ويحرم الاخباريون الاجتهاد بالاحكام الشرعية، ويعملون بالاخبار ويرون ان ما في كتب الاخبار الاربع وهذه الكتب هي: (كتاب الكافي للكليني وكتاب من لا يحظره الفقيه للصدوق وكتابي الاستبصار وتهذيب الاحكام للشيخ الطوسي) المعروفه لدى الشيعة قطعي السند او موثوق بصدوره فلا يحتاج الى البحث من سنده . للمزيد ينظر: احمد عبد الهادي السعدون، المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧)، ص٤٧.

(٢٥) الاصوليين: مصطلح يطلق على القائلين بالاجتهاد من الشيعة الامامية الذين يقولون بالاجتهاد وبان ادلة الاحكام اربعة: (الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل) وهم لا يقبلون الاحاديث على علاتها، بل يقولون ان فيها الصحيح والحسن والموثوق والضعيف وانه يجب البحث في اسانيدها عند ارادة العمل بها . ينظر: احمد عبد الهادي السعدون، المصدر نفسه، ص٤٧ .

(٢٦) محمد حسين النائيني ، تنبيه الامة وتنزيه الملة ، تحقيق : عبد الكريم ال نجف، (القاهرة: دار الكتاب المصري، ٢٠١٢)، ص٢٢ .

(٢٧) كرار عبد الحسين الخفاجي، المصدر السابق، ص٣١ .

(٢٨) علاء حسين عبد الامير الرهيمي، حقائق عن الموقف في النجف من الثورة الدستورية الايرانية ١٩٠٥ -١٩١١، (جامعة الكوفة: مركز دراسات الكوفة، ٢٠٠١)، ص٣ .

(٢٩) علي الوردي ، المصدر السابق،ص١١٦ .

(٣٠) عدي محمد كاظم السبتي، محمد كاظم الاخوند ١٨٣٩ - ١٩١١ دراسة تاريخية، (بيروت: جواثا للنشر، ٢٠١٠)، ص١٧٧ .

(٣١) حسن صالح كاشف الغطاء: وهو حسن ابن الشيخ صالح بن مهدي بن علي بن جعفر كاشف الغطاء فقيه، اديب، شاعر، ولد في النجف وتتلمذ على يد الشيخ محمد حسين الكاظمي والشيخ محمد كاظم الخرساني والميرزا حبيب الله الرشتي والسيد محمد حسن الشيرازي وواصل الدرس غير انه مات وعمره ٣٥ عاما . ينظر: كامل سلمان الجبوري، معجم الادباء من العصر الجاهلي حتى سنه ٢٠٠٢ ، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣)، ج٢، ص١٥٠ .

(٣٢) عدي محمد كاظم السبتي، المصدر السابق ، ص١٧٣ .

(٣٣) عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الاسلامية في العراق الجذور الفكرية والواقع التاريخي ١٩٠٠-١٩٢٤ ، (الاسكندرية: الدار العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص١٤٧ .

(٣٤) فؤاد ابراهيم ، المصدر السابق، ص٣٥٦ .

(٣٥) عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق ، ص١٤٦ .

(٣٦)عدي محمد كاظم السبتي، المصدر السابق، ص١٧٤ .

(٣٧) سلمان نزاك ، المصدر السابق ، ص٣٨٥ .

(٣٨) محمد حسين النائيني (١٨٦٠ - ١٩٣٦) : محمد بن حسين بن عبد الرحيم الملقب بالنائيني نسبة

لمكان ولادته في نائين بإيران ' من أسرة علمية ، درس العلوم الدينية في نائين فأكمل المقدمات و سافر إلى العراق لإكمال دراسته في حوزة النجف عام ١٨٨٥ ، كان من أنصار المشروطة ، من ابرز كتبه (تنبيه الأمة وتنزيه الملة). للمزيد ينظر : جعفر الدجيلي ، موسوعة النجف الاشرف ، (بيروت : دار الأضواء، ١٩٩٧)، ج١١، ص٢٤٠ .

(٣٩) عبد الجبار الرفاعي، مفهوم الدولة في مدرسة النجف : سياقات المفهوم وتحولاته في التاريخ القريب من النائيني الى السيستاني، ((المدى))،(صحيفة)، بغداد، كانون الثاني٢٠١٥، العدد٣٢٥٧، ص٩ .

(٤٠) احمد عبد الهادي السعدون، المصدر السابق، ص٥٠ .

(٤١) السيد محمد علي هبة الدين الشهرستاني (١٨٨٤-١٩٦٧): احد علماء الدين الكبار واحد اقطاب الحركة الاصلاحية الحديثة الداعين الى الاخذ بالعلوم العصرية، يعتبر من تلامذة الشيخ المرجع محمد كاظم الخراساني ومن رواد الحركة الدستورية في ايران، اصدر مجلة العلم عام ١٩١٠، كان احد كبار المجاهدين في ثورة العشرين ، اذ اعتقله البريطانيين لمدة تسعة اشهر بعد الثورة، كان له دور في التعريف بالشيعة الامامية والتقريب بين المذاهب، توفي عام ١٩٦٧ . للتفاصيل ينظر: محمد باقر البهادلي، هبة الدين الحسيني اثاره ومواقفه السياسية ١٨٨٤-١٩٦٧، (بغداد : شركة الحسام، ٢٠٠٠) ، ص٨-١٥.

(٤٢)عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق ، ص١٥٣-١٥٨ .

(٤٣)السلطان عبد الحميد الثاني: وهو ابن السلطان عبد الحميد الاول ويعد السلطان الرابع والثلاثون من سلاطين الدولة العثمانية، ولد في عام ١٨٤٢ تولى عرش الدولة وهو في الرابعة والثلاثين من عمره، اعتلى عرش السلطنة ١٨٧٦ عقب خلع أخيه الأكبر مراد الخامس، تلقى السلطان عبد الحميد تعليمه في القصر السلطاني على ايدي نخبة من اشهر رجالات زمنه علما وقد تعلم اللغات العربية والفارسية ودرس التاريخ واحب الادب، خلع عن العرش في ٢٧ نيسان ١٩٠٩ وأمضى بقية حياته في سلانيك في اسطنبول إلى أن توفي . للمزيد ينظر: علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط، (سوريا: دار التوزيع والنشر الاسلامية، ٢٠٠١) ص ٣٩٩ ؛ عائشة عثمان اوغلي ، والدي السلطان عبد الحميد الثاني ، (الأردن ،: دار البشير للطباعة والنشر، ١٩٩١)، ص١١.

(٤٤) ماجد الغرباوي ، الشيخ محمد حسين النائيني منظر الحركة الدستورية، (بيروت: العارف للمطبوعات، ٢٠١٢)، ص٨٤-٨٥ .

(٤٥)عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق ، ص١٥١ .

(٤٦) نجاة عبد الكريم عبد السادة، بواكير الاتجاه التوفيقي في النهضة الفكرية الحديثة في العراق ١٩٠٨-١٩٣٢ ، (بيروت: المركز العلمي للرسائل والاطاريح، ٢٠١٧)، ص٧٩ .

(٤٧) حيدر نزار السيد سلمان ، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ودوره الوطني والقومي ، (النجف الاشرف : معهد العلمين للدراسات العليا ، ٢٠٠٧)، ص٧٣.

(٤٨) فؤاد ابراهيم، المصدر السابق، ص٣٤٩-٣٥٠ .

(٤٩) عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي ، النجف الاشرف وحركة التيار الاصلاحي ١٩٠٨-١٩٣٢ ، (بيروت: دار القارئ للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص٢٣١.

(٥٠) هادي حسين الكرعاوي و محمد فرحان عبيد ، الفكر السياسي عند السيد محمد كاظم اليزدي، ((الجامعة الاسلامية))،(مجلة)، ٢٠١٥، العدد ٣٤، ص٩٤ .

(٥١) عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق ، ص١٤٨ .

(٥٢)اركان مهدي عبد الله السعيدي ، المصدر السابق، ص٦١ .

(٥٣) فضل الله النوري (١٨٤٢-١٩٠٩) : وهو الفقيه فضل الله بن المولى عباس النوري، ولد في طهران واكمل دراسته الدينية في النجف على يد الشيخ راضي النجفي، اشتغل بالتدريس والبحث والتأليف والمرجعية، له مؤلفات منها (تذكرة الغافل وارشاد الجاهل) وديوان شعر للتفاصيل ينظر: كامل سلمان الجبوري، المصدر السابق، ج٤، ص١٦٨ .

(٥٤) عبد الجبار الرفاعي، المصدر السابق ، ص١٢ .

(٥٥) محمد حسين النائيني ، المصدر السابق ، ص٣٤ .

(٥٦) اركان مهدي عبد الله السعيدي ، المصدر السابق، ص٥٣ .

(٥٧) جان جاك روسو(١٧١٢-١٧٧٨): ولد عام ١٧١٢ ، وهو فرنسي الاصل سويسري المنشأ، له اسهامات في مجال الفكر الانساني المتعلق بمسألة الحقوق الطبيعية، ويرى ان الانسان كان يعيش حراً طليقاً في حالة الطبيعة الاولى قبل نشأت الدولة، وان الاسرة هي اقدم نظام مجتمعي، كانت اطروحاته في مؤلفه (العقد الاجتماعي) اهم الاسباب التي مهدت للثورة الفرنسية . للمزيد ينظر: جان جاك روسو، العقد الاجتماعي او مبادئ القانون السياسي، ترجمة برلس غانم، (بيروت: اللجنة الوطنية لترجمة الروائع، ١٩٧٢)، ص١١-١٥ .

(٥٨) فؤاد ابراهيم، المصدر السابق، ص٣٦٥ .

(٥٩) كرار عبد الحسين الخفاجي، المصدر السابق، ص٣٣ .

(٦٠) فؤاد ابراهيم ، المصدر السابق، ص٣٥٥ .

(٦١) محمد احمد صالح ابو الطيب ، اشكالية الاستبداد السياسي في رسالة النائيني، (بغداد: مطبعة الرفاه، ٢٠٠٥)، ص١١٧ .

(٦٢) احمد عبد الهادي السعدون، المصدر السابق، ص١٠٦ .

(٦٣) اركان مهدي عبد الله السعيدي ، المصدر السابق، ص٥٣-٥٤ .

(٦٤) جواد كاظم محسن، الفكر السياسي للكواكبي والنائيني في معالجة الاستبداد السياسي ، ((المجلة السياسية الدولية))(مجلة)، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦، العدد ٣٣-٣٤، ص٣٧١ .

(٦٥) عبد الهادي الحائري واخرون، محمد حسين النائيني وتأسيس الفكر السياسي، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ٢٠١٢)، ص١٤٥ .

(٦٦) عبد الجبار الرفاعي، المصدر السابق ، ص٢٤ .

(٦٧)اركان مهدي عبد الله السعيدي ، المصدر السابق، ص٥٩ .

(٦٨) كرار عبد الحسين الخفاجي، المصدر السابق، ص٣٤ .

(٦٩)عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق ، ص١٥١ .

(٧٠) ماجد الغرباوي ، المصدر السابق، ص٦٢-٦٥ .

(٧١)عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق ، ص١٥١ .

(٧٢) مقدام عبد الحسن فياض، تأريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، (جامعة الكوفة: كلية الآداب، ٢٠٠٠)، ص٩ .

(٧٣) سلمان نزاك ، المصدر السابق ، ص٧٠٣ .

(٧٤) هادي حسين الكرعاوي و محمد فرحان عبيد ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ .

(٧٥) سلمان نزاك ، المصدر السابق ، ص٧٠٤ .

(٧٦) راجي نصير، المصدر السابق، ص٦٣ .

(٧٧) احمد باقر علوان الشريفي، كربلاء بين الحربين العالميتين (١٩١٨ – ١٩٣٩)، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد: معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، ٢٠٠٤)، ص ٣٣ .

(٧٨) مهدي الحيدري: هو السيد مهدي بن السيد احمد بن السيد حيدر الحسني الكاظمي ، رجل دين وفقيه،درس العلوم الدينية في الكاظمية والنجف عند كبار العلماء أمثال الشيخ محمد حسين الكاظمي ، له عدة مؤلفات مثل كتاب في الطهارة ، تقريرات في الأصول ، تعليقة على كتاب فرائد الأصول ، له دور جهادي كبير ضد الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٤ . للمزيد ينظر: محسن الأمين ، المصدر السابق ، ج١٠،ص١٤٣.

(٧٩) هادي حسين الكرعاوي و محمد فرحان عبيد ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ .

(٨٠) سلمان نزاك ، المصدر السابق ، ص٧٠٥.

(٨١) محمد فاضل الداغستاني: ولد في قرية جوه من أعمال القفقاس في داغستان عام ١٨٤٦، ودرس في مكتب روسيا العسكرية، وهاجر الى اسطنبول عام ١٨٦٠ حيث عين في حاشية السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، ووصلت إلى رتبة امير لواء، ثم نقل إلى بغداد وصار واليا عليها بالوكالة عدة مرات، وعين قائداً لجيش عشائر العرب المتطوعين لقتال بريطانيا، واستشهد في ١١آذار ١٩١٦ في الكوت . للمزيد ينظر: وليد الاعظمي، اعيان الزمان وجيران النعمان في مقبرة الخيزران، (بغداد: مكتبة الرقيم، ٢٠١١)، ص١٢٤– ١٢٥ .

(٨٢) شوكت باشا: هو شوكت بن رفعت بك أنتخب عن لواء الديوانية في الدورة الأولى لمجلس المبعوثان التركي الذي افتح في ١٧ كانون الأول سنة ١٩٠٨ وشغل بعدها عدة مناصب حكومية منها قائم مقام الكوت والحلة، ثم أنتخب نائبا على بغداد بعد إنخراطه في سلك الإتحاد والترقي، توفي في اسطنبول أواخر عام١٩١٦. للمزيد ينظر عباس العزاوي، تاريخ العراق بين إحتلالين، (قم: مطبعة شريعت، ٢٠٠٣)، ج٨، ص٢٩٧ .

(٨٣) حميد الكليدار: وهو سادن الروضة الكاظمية المقدسة، ولد عام ١٨٦٢ ، شارك بشكل فعال في الجهاد ضد الإنجليز في معركة الشعيبة. للمزيد ينظر: انور علي الحبوبي، دور المثقفين في ثورة العشرين، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية الآداب ،١٩٨٩)، ص٢٩ .

(٨٤) محمد سعيد الحبوبي : هو محمد سعيد بن السيد سعيد الحبوبي الحسيني، كان اديباً شاعراً فذاً الى جانب كونه عالماً مجاهداً وفقيهاً كبيراً، ولد في النجف الاشرف سنة ١٨٥٨ ، وتوفي سنة ١٩١٥ ، للمزيد ينظر: هدى جاسم محمد البطيحي ، السيد محمد سعيد الحبوبي ، حياته و شعره ، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية الاداب ، ١٩٩٦)، ص٢٠–٣٠ .

(٨٥)هادي حسين الكرعاوي و محمد فرحان عبيد ، المصدر السابق ، ص١٠٤ .

(٨٦) علي الوردي ، المصدر السابق، ج٤ ، ص١٢٧– ١٢٨ .

(٨٧) رسول فرهود هاني الحسناوي، المرجعية الدينية والعشائر ودورها في اهم الاحداث السياسية في الفرات الاوسط ١٩٠٨–١٩٣٩ ، (الحلة: دار الفرات للثقافة والاعلام ، ٢٠١٦)، ص٨٦–٨٧ .

(٨٨) عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق ، ص ١٦٣ .

(٨٩) سلمان نزاك ، المصدر السابق ، ص٧٠٦ .

(٩٠) عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق ، ص١٦٤ .

(٩١) سلمان نزاك ، المصدر السابق، ص٧٠٧–٧٠٨ .

(٩٢) برسي زكريا كوكس (١٨٦٤ – ١٩٣٧): وهو سياسي وعسكري بريطاني معروف انضم الى ادارة حكومة الهند عام ١٨٨٩ وتدرج في المناصب حتى صار وزيرا للخارجية في حكومة الهند عام ١٩١٤ ، وبعد قيام الحرب العالمية الاولى عين كوكس مستشارا سياسيا للحملة البريطانية لاحتلال العراق وبعد احتلال بغداد عام ١٩١٧ عين كوكس حاكما سياسيا في العراق. للمزيد ينظر: عباس خضير عباس، برسي كوكس ودوره بالسياسة البريطانية في الخليج والجزيرة العربية ١٨٩٩-١٩١٥ ، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية: كلية التربية، ٢٠٠٩)، ص٧-٢٠ ؛ صبري فالح الحمدي، السياسة البريطانية من النزاعات بين نجد والحجاز ووساطة بيرسي كوكس في محاولات تسويتها، ((كلية التربية الاساسية))، (مجلة)، ٢٠١٧، العدد ٩٧ ،ص ٥٢٨ .

(٩٣) عبد الله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠)، ص٥٣ .

(٩٤) جمعية النهضة الاسلامية: وهي جمعية عربية اسلامية اسست في النجف، دعت الى تخليص العراق من السيطرة الاجنبية واقامة حكم وطني على اساس من الشريعة الاسلامية . للتفاصيل ينظر: وميض جمال عمر نظمي، ثورة ١٩٢٠، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، (بغداد: مطبعة اشبيلية ، ١٩٨٥)، ص٣٤٧ .

(٩٥) حزب النجف الوطني السري: اسسته مجموعة من علماء النجف ومثقفوها، حيث إنشأوا له مكتباً إعلاميا في النجف عند اندلاع ثورة العشرين و إصدروا صحيفتين هما (الفرات) ومن بعدها (الاستقلال)، حل الحزب بعد إخفاق الثورة المذكورة. للتفاصيل ينظر: محمد علي كمال الدين، مذكرات السيد محمد علي كمال الدين، تعليق: كامل سلمان الجبوري، (بغداد: مطبعة العاني ، ١٩٨٦)، ص٧٧-٧٨ .

(٩٦) مقدام عبد الحسن فياض، المصدر السابق ، ص١١ .

(٩٧) سؤدد كاظم مهدي وشذى زكي حسن ، دور المرجعية الدينية في مواجهة الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩١٩، (شبكة الانترنيت)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كانون الثاني ٢٠١٩ .
http://www.alhudamissan.com/index.php/2013-03-05-21-25-16/2013-03-05-21-25-11/5387-1914-1919.html .

(٩٨) اخلاص لفتة حريز الكعبي، دور المرجعية الدينية في النجف من التطورات السياسية في العراق، رسالة ماجستير ، (الجامعة المستنصرية: كلية التربية ،٢٠٠٥)، ص٦٥ .

(٩٩) ماجد الغرباوي ، المصدر السابق، ص٩٥ .

(١٠٠)اركان مهدي عبد الله السعيدي ، المصدر السابق، ص٦٥-٦٧ .

قائمة المصادر

اولاً : الرسائل والاطاريح الجامعية :-

١) احمد باقر علوان الشريفي، كربلاء بين الحربين العالميتين (١٩١٨ – ١٩٣٩)، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، ٢٠٠٤) .

٢) احمد عبد الهادي السعدون، المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧) .

٣) اخلاص لفتة حريز الكعبي، دور المرجعية الدينية في النجف من التطورات السياسية في العراق، رسالة ماجستير ، (الجامعة المستنصرية: كلية التربية ،٢٠٠٥) .

٤) اركان مهدي عبد الله السعيدي ، الفكر السياسي الشيعي في العراق (١٩١٧-١٩٧٠)، اطروحة دكتوراه، (جامعة ذي قار: كلية الآداب، ٢٠١٦) .

٥) انور علي الحبوبي، دور المثقفين في ثورة العشرين، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية الآداب ،١٩٨٩) .

٦) عباس خضير عباس، برسي كوكس ودوره بالسياسة البريطانية في الخليج والجزيرة العربية ١٨٩٩-١٩١٥ ، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية: كلية التربية، ٢٠٠٩) .

٧) مقدام عبد الحسن فياض، تأريخ النجف السياسي ١٩٤١-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير ، (جامعة الكوفة: كلية الآداب، ٢٠٠٠) .

٨) هدى جاسم محمد البطيحي ، السيد محمد سعيد الحبوبي ، حياته و شعره ، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية الاداب ، ١٩٩٦) .

ثانياً : البحوث والدراسات :-

١) جواد كاظم محسن، الفكر السياسي للكواكبي والنائيني في معالجة الاستبداد السياسي ، ((المجلة السياسية الدولية))(مجلة)، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦، العدد ٣٣-٣٤ .

٢) صبري فالح الحمدي، السياسة البريطانية من النزاعات بين نجد والحجاز ووساطة بيرسي كوكس في محاولات تسويتها، ((كلية التربية الاساسية))، (مجلة)، ٢٠١٧، العدد ٩٧ .

٣) عبد الجبار الرفاعي، مفهوم الدولة في مدرسة النجف : سياقات المفهوم وتحولاته في التاريخ القريب من النائيني الى السيستاني، ((المدى))،(صحيفة)، بغداد، كانون الثاني٢٠١٥، العدد٣٢٥٧ .

٤) عبد الجبار الرفاعي، مفهوم الدولة في مدرسة النجف : سياقات المفهوم وتحولاته في التاريخ القريب من النائيني الى السيستاني، ((المدى))،(صحيفة)، بغداد، كانون الثاني٢٠١٥، العدد٣٢٥٧ .

٥) علاء حسين عبد الامير الرهيمي، حقائق عن الموقف في النجف من الثورة الدستورية الايرانية ١٩٠٥ -١٩١١، (جامعة الكوفة: مركز دراسات الكوفة، ٢٠٠١) .

٦) كرار عبد الحسين الخفاجي، الديمقراطية في الفكر السياسي الشيعي، ((قرطاس))،(مجلة)، بغداد، مكتبة الجوادين العامة- العتبة الكاظمية المقدسة، ٢٠٢٠، العدد٣ .

٧) هادي حسين الكرعاوي و محمد فرحان عبيد ، الفكر السياسي عند السيد محمد كاظم اليزدي، ((الجامعة الاسلامية))،(مجلة)، ٢٠١٥، العدد ٣٤ .

ثالثاً : المصادر والمراجع العربية والمعربة :-

١) احمد بن عبد الله بن ابراهيم الزغيبي ، العنصرية اليهودية وآثارها في المجتمع الاسلامي والموقف منها، (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٨م)، ج٣ .

٢) توفيق السيف، نظرية السلطة في الفقه الشيعي مابعد ولاية الفقيه، ط٢ (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٢).

٣) جان جاك روسو، العقد الاجتماعي او مبادئ القانون السياسي، ترجمة برلس غانم، (بيروت: اللجنة الوطنية لترجمة الروائع، ١٩٧٢) .

٤) جعفر الدجيلي ، موسوعة النجف الاشرف ، (بيروت : دار الأضواء، ١٩٩٧) ، ج١١ .

٥) حيدر نزار السيد سلمان ، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ودوره الوطني والقومي ، (النجف الاشرف : معهد العلمين للدراسات العليا ، ٢٠٠٧) .

٦) حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية في النجف ومواقفها السياسية في العراق من ١٩٥٨-١٩٦٨ ، (بيروت: دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٠) .

٧) راجي نصير، المرجعية الدينية في النجف الاشرف واثرها في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣، (كربلاء: العتبة العباسية المقدسة، ٢٠١٨) .

٨) رسول فرهود هاني الحسناوي، المرجعية الدينية والعشائر ودورها في اهم الاحداث السياسية في الفرات الاوسط ١٩٠٨-١٩٣٩ ، (الحلة: دار الفرات للثقافة والاعلام ، ٢٠١٦) .

٩) رضا زاده شفق ، نادر شاه افشار مؤسس الدولة الافشارية ، ترجمة: احمد الخولي،(القاهرة: المركز القومي للترجمة ، ٢٠١٠م) .

١٠) سلمان نزاك ، النجف الاشرف في النصف الاول من القرن العشرين ، (بيروت: دار المؤرخ العربي، ٢٠١٢) .

١١) عائشة عثمان اوغلي ، والدي السلطان عبد الحميد الثاني ، (الأردن ،: دار البشير للطباعة والنشر، ١٩٩١) .

١٢) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين إحتلالين، (قم: مطبعة شريعت، ٢٠٠٣)، ج٨ .

١٣) عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الاسلامية في العراق الجذور الفكرية والواقع التاريخي ١٩٠٠-١٩٢٤ ، (بيروت: الدار العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥) .

١٤) عبد الله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠) .

١٥) عبد الهادي الحائري واخرون، محمد حسين النائيني وتأسيس الفكر السياسي، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ٢٠١٢) .

١٦) عبد الهادي الحكيم، قيادة المرجعية الدينية لثورة العشرين وشكل نظام حكمها المطبق والفرق بين نظريتها ونظرية سماحه السيد السيستاني، (بغداد: وزارة الثقافة والسياحة والاثار، ٢٠٢٢).

١٧) عبد الهادي الفضلي، التقليد دراسة فقهية لظاهرة التقليد الشرعي (بيروت: الغدير للدراسة والنشر، ١٩٩٩) .

١٨) عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي ، النجف الاشرف وحركة التيار الاصلاحي ١٩٠٨-١٩٣٢ ، (بيروت: دار القارئ للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥) .

١٩) عدي محمد كاظم السبتي، محمد كاظم الاخوند ١٨٣٩ - ١٩١١ دراسة تاريخية، (بيروت: جواثا للنشر، ٢٠١٠) .

٢٠) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق، (قم : دار الكتاب الاسلامي، ٢٠٠٥)، ج٣.

٢١) علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط، (سوريا: دار التوزيع والنشر الاسلامية، ٢٠٠١) .

٢٢) فؤاد ابراهيم، الفقيه والدولة الفكر السياسي الشيعي، (بيروت: دار المرتضى، ٢٠١٢) .
٢٣) فوزي خليل، دور اهل الحل والعقد في النموذج الاسلامي لنظام الحكم، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ١٩٩٦) .
٢٤) كامل سلمان الجبوري ، السيد محمد كاظم اليزدي ، (ايران: ذوي القربى للطباعة والنشر، ٢٠٠٦) .
٢٥) كامل سلمان الجبوري، معجم الادباء من العصر الجاهلي حتى سنه ٢٠٠٢ ، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣)، ج٢ ، ج٤ .
٢٦) ماجد الغرباوي ، الشيخ محمد حسين النائيني منظر الحركة الدستورية، (بيروت: العارف للمطبوعات، ٢٠١٢) .
٢٧) محسن الأمين ،أعيان الشيعة ، تحقيق حسن الأمين ، (بيروت: دار التعارف للمطبوعات،١٩٨٣)، ج٩ ، ج١٠.
٢٨) محمد احمد صالح ابو الطيب ، اشكالية الاستبداد السياسي في رسالة النائيني، (بغداد: مطبعة الرفاه، ٢٠٠٥) .
٢٩) محمد باقر احمد البهادلي، الحياة الفكرية في النجف الاشرف، (قم : ستاره ، ٢٠٠٤) .
٣٠) محمد باقر البهادلي، هبة الدين الحسيني اثاره ومواقفه السياسية ١٨٨٤-١٩٦٧، (بغداد : شركة الحسام، ٢٠٠٠) .
٣١) محمد جواد مالك، شيعة العراق وبناء الوطن ، دراسة تاريخية منذ الدستور حتى الاستقلال ١٩٠٨-١٩٣٢ ، (بيروت: مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، ٢٠١٢).
٣٢) محمد حسين النائيني ، تنبيه الامة وتنزيه الملة ، تحقيق : عبد الكريم ال نجف، (القاهرة: دار الكتاب المصري، ٢٠١٢) .
٣٣) محمد علي كمال الدين، مذكرات السيد محمد علي كمال الدين، تعليق: كامل سلمان الجبوري، (بغداد: مطبعة العاني ، ١٩٨٦) .
٣٤) نجاة عبد الكريم عبد السادة، بواكير الاتجاه التوفيقي في النهضة الفكرية الحديثة في العراق ١٩٠٨-١٩٣٢ ، (بيروت: المركز العلمي للرسائل والاطاريح، ٢٠١٧) .
٣٥) هاينس مالم ، الشيعة ، ترجمة محمود كبيبوا ، (بغداد: الوراق ، ٢٠١١) .
٣٦) وليد الاعظمي، اعيان الزمان وجيران النعمان في مقبرة الخيزران، (بغداد: مكتبة الرقيم، ٢٠١١).
٣٧) وميض جمال عمر نظمي، ثورة ١٩٢٠، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، (بغداد: مطبعة اشبيلية ، ١٩٨٥) .

رابعاً : شبكة الانترنيت :-

١) احمد الكاتب ، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه ، (شبكة الانترنيت) : للمزيد ينظر : http://www.shamela.ws .
٢) سؤدد كاظم مهدي وشذى زكي حسن ، دور المرجعية الدينية في مواجهة الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩١٩، (شبكة الانترنيت)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كانون الثاني ٢٠١٩ . http://www.alhudamissan.com/index.php/2013-03-05-21-25-16/2013-03-05-21-25-11/5387-1914-1919.html .